IRCICA

مجلة إرسيكا

المجلد IV ، العدد 8
خريف 2016
ISSN 2148-2772

منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية
إرسيكا

رئيس التحرير

د. خالد أرن
المدير العام لإرسيكا

تحرير

أ. د. صادق أوناي، إرسيكا
أ. د. فاضل بيات، إرسيكا

هيئة التحرير

الرئيس: د. خالد أرن، المدير العام لإرسيكا

أ. د. أيمن فؤاد سيد، جامعة الأزهر

أ. د. عامر باسيج، إرسيكا

أ. د. عزمي أوزجان، جامعة ساكاريا

فيصل بن عيسى، إرسيكا

أ. د. فاضل بيات، إرسيكا

أ. د. خرّم قادر، المدير السابق لـNIHCR باكستان

أ. د. محمد عاكف آيدين، جامعة مديبول

أ. د. محمد إبشيرلي، جامعة الفاتح

أ. د. مرتضى بدر، جامعة استانبول

د. نزيه معروف، إرسيكا

أ. د. نجاة صائم خليل، إرسيكا

أ. د. رمضان ششن، إرسيكا

أ. د. صادق أوناي، إرسيكا

صمد يالجين، إرسيكا

أ. د. صبحي ساعتجي، جامعة معمار سنان

زينب دروقا، إرسيكا

هيئة المستشارين الدولية

أ. د. عبد الرحيم أبو حسين، الجامعة الأمريكية في بيروت
أ. د. عبد الرحيم بنحاده، جامعة محمد الخامس بالرباط
أ. د. عبد الرحمن المودن، جامعة محمد الخامس بالرباط
أ. د. بهيجة زلاطار، معهد الاستشراق في سراييفو
أ. د. جنكيز طومار، جامعة مرمرة
أ. د. فيصل الكندري، جامعة الكويت
أ. د. فريدون أمه جن، جامعة استانبول 29 مايس
أ. د. حمد بن محمد الضوياني، رئيس هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية بسلطنة عمان
أ. د. هيث وارد لوري، جامعة برينيستون
أ. د. كلاوس كريسر، جامعة مونيخ
أ. د. ماجدة مخلوف، جامعة عين شمس
أ. د. ميهاي ماكسيم، جامعة بوخارست
أ. د. محمد عدنان البخيت، الجامعة الأردنية
أ. د. محمد باغريه، جامعة طهران
محمد المرّ، هيئة دبي للثقافة والفنون
أ. د. مروريد أبو سعيد توفا، أكاديمية العلوم في قزخستان
أ. د. مصطفى فايدا، جامعة مرمرة
أ. د. رفائيل خكيموف، أكاديمية العلوم في تتارستان
أ. د. ريتشارد بوليت، جامعة كولومبيا
د. سعد بن عبد العزيز الراشد، عضو سابق في مجلس إدارة إرسيكا
أ. د. سلجوق ملايم، جامعة مرمرة
أ. د. طوفان بوزبينار، جامعة استانبول شهير
د. وجيه كوثراني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت
أ. د. ويليام شيا، جامعة بادوا

معلومات عامة

مجلة إرسيكا مجلة علمية محكّمة متعددة التخصصات يُصْدِرُها مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، الجهاز الثقافي المتفرع عن منظمة التعاون الإسلامي، مرتين في السنة (في الخريف والربيع). وتنشر المجلة مقالاتٍ علمية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وهي اللغات الرسمية للمركز.

يوجد مكتب تحرير مجلة إرسيكا في مقرّ إرسيكا باستانبول.

وتُعنى مجلة إرسيكا بجميع جوانب الحضارة الإسلامية من تاريخ الثقافات، والفنون، والعلوم، والفلسفة، والأدب، والحرف التقليدية، وعلم الآثار وهلم جرا. وتهدف إلى المحافظة على تراث الحضارة الإسلامية المادي وغير المادي (التراث المكتوب والمعماري والثقافي والفني).

وترحّب مجلة إرسيكا بالبحوث والمقالات الأصيلة التي لم تُنشر في وقتٍ سابقٍ والتي تتناول جوانب الحضارة الإسلامية في مختلف مناطق العالم الإسلامي وخارجه، من البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا السوداء وآسيا الجنوبية وجنوب شرق آسيا. ومن المؤمّل أن تلبي المقالات العلمية احتياجات الباحثين المختصين في مجالات التاريخ والدراسات الثقافية وعلم الاجتماع والعمارة والعلاقات الدولية والأنثروبولوجيا. وتنظر مجلة إرسيكا في جميع البحوث ولكن بشرط أنها لم تُقدَّم إلا لمجلة إرسيكا، وأنها لم تُنشر من قبل، ولا هي قيد النظر للنشر أو الطبع في مكان آخر.

Copyright@2016 by IRCICA

التصميم
محمد نور آنبارلي

التجليد والطباعة
Optimum Basım

شروط النشر

ينبغي أن تكون البحوث المقدّمة إلى مجلة إرسيكا أصيلة وأن لا تكون قيد النظر للنشر في مجلة أخرى وقت تقديمها. وتخضع البحوث المقدّمة إلى مجلة إرسيكا للنشر لمراجعة الزملاء.

وتُرسَل البحوث إلى عنوان إرسيكا الإلكتروني (ircica@ircica.org) على شكل ملفات مرفقة (ms Word). وعموما ينبغي ألاّ يتجاوز طولها 10.000 كلمة، وألاّ يقل عن 4.000 كلمة، دون الحواشي.

وينبغي أن تُستهل البحوث بملخّص لا يتجاوز 300 كلمة، ومصحوب بخمس (5) كلمات مفتاحية دالة على مضمون البحث.

وينبغي أيضا إلحاق قائمة المصادر المستخدمة في البحث بنهاية المقالة. وينبغي كتابة ألقاب الباحثين قبل الأسماء.

وينبغي للباحثين أن يرفقوا ملفا مستقلا عن خبراتهم الأكاديمية والمهنية الحالية والأخيرة وأبحاثهم المنشورة بالمقالات المقدّمة. وينبغي ألا تتجاوز السيرة الذاتية الموجزة المقدّمة مع المقالات 300 كلمة.

ومن شروط النشر أن يتنازل الباحثون عن حقوق نشر مقالاتهم، بما في ذلك الملخصات، لمجلة إرسيكا.

لا تتحمل هيئة تحرير المجلة أو ناشرها إرسيكا مسؤولية الآراء والأفكار التي يعبَّر عنها أصحابها في مجلة إرسيكا. إن السياسة التحريرية لمجلة إرسيكا هي تعزيز النقاش الأكاديمي الحيّ ولكن مع تجنب الجدال غير اللازم. ولهذا فليس من الضروري أن توافق آراءُ الباحثين آراءَ الناشر.

لا يجوز استنساخ المجلة أو أيِّ جزءٍ منها أو توزيعها بأي شكلٍ من الأشكال وبأيِّ وسيلةٍ كانت، ولا يجوز تخزينها في قاعدة بياناتٍ أو نظام لاسترجاع المعلومات، دون سابق إذنٍ من الناشر إرسيكا. ويمكن طلب إذنٍ رسميٍّ من دائرة الأبحاث والنشر في إرسيكا للاستنساخ أو التوزيع.

للتواصل مع مكتب التحرير

تُرسل جميع الأعمال والمراسلات التحريرية المتعلقة بالمجلة إلى العنوان الآتي:

IRCICA Journal, Alemdar Cd., No: 15, Bâbıâli Girişi,

34110 Cağaloğlu, İstanbul, Türkiye
e-Mail: ircica@ircica.org
Tel: +90 212 402 00 00 Fax: +90 212 258 43 65
www.ircica.org

في هذا العـــــدد

مقالات باللغة العربية

١٣

نظام الدَّوشِيرْمَة بين العنف والمبادئ الإنسانية:
مقاربة اثنولوجية تاريخية

د. نعيمة رحماني / د. نصيرة بكوش
جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

The Devshirme System between Violence and Humanitarian Principles: An Ethnological and Historical Approach

Naima Rahmani, Dr. and Nacéra Bekkouche, Dr.
Abou Bakr Belkaïd University, Tlemcen, Algeria

٣٣

دور العُمانيين في مقاومة الاستعمار وتعزيز الحكم الإسلامي
(جزر القمر أنموذجًا)

د. حامد كرهيلا
الباحث في التاريخ العربي في شرق أفريقيا وجزر القمر

The Role of Omanis in Resisting Colonialism and Strengthening Islamic Rule (Comoro Islands as a Model)

Hamid Karhila, Dr.
Researcher in Arab History in East Africa and Comoro Islands

مقالات باللغة الإنجليزية

13

Open Spaces and Garden Design:
Architecture, City and Landscape in Bilad al-Sham

Giulia Annalinda Neglia, Dr.

Polytechnic University of Bari, Italy

المساحات المفتوحة وتصميم الحدائق:
العمارة والمدينة والمناظر الطبيعية في بلاد الشام

د. جوليا أنالينداً نيجليا

جامعة بوليتكنيك في باري بإيطاليا

33

The Role of Muslim Migration in Islamization of Sub-Saharan Africa:
A Focus on the Post Modern Era

Mustafa Bothwell Mheta, Dr.

University of Johannesburg, South Africa

دور الهجرة الإسلامية في أسلمة أفريقيا جنوب الصحراء: التركيز على
مرحلة ما بعد العصر الحديث

د. مصطفى بُوثْوِيلْ مْهِيتَا

جامعة جوهانسبرج في جنوب إفريقيا

67

Language and Islam in Uganda: A Case of Islamizing Languages

Isaac Ssettuba

Makerere University, Kampala, Uganda

اللغة والإسلام في أوغندا: أسلمة اللغات نموذجا

إسحاق سَاتُّوبَا

جامعة ماكيريري، كمبالا، أوغندا

افتتاحية

يُعنى إرسيكا منذ تأسيسه كجهاز ثقافي متفرّع عن منظمة التعاون الإسلامي، بمختلف جوانب الحضارة الإسلامية على نطاق جغرافي واسع، في جميع أنحاء العالم الإسلامي. وهو يسعى عن طريق مجلته العلمية لنشر وتنمية البحوث المتعلقة بمجالات اهتمامه واختصاصه، أي التاريخ والحضارة الإسلامية. ولقد استبشر المجتمع العلمي بمجلة إرسيكا منذ إطلاقها وإنه ليسعدنا جدّا أن نرى بأن المجلة قد حققت الهدف الذي كان مسطرا لها أوّلا، وهو أن تصبح وسيلة دولية للباحثين الذين يعملون ويقومون بدراسات وأبحاث تتعلق بالتاريخ الثقافي والفنون والعلوم والفلسفة والآثار والعمارة والأدب في العالم الإسلامي. وعلى غرار الأعداد السابقة، يسرّنا أن نقدّم فيما يلي نبذة عن المقالات الواردة في هذا العدد الجديد والمتضمن مقالتين باللغة العربية وثلاث مقالات بالإنجليزية، أعدّها باحثون وأكاديميون بارزون.

أعدّ المقالة الأولى من قسم المقالات باللغة العربية، والتي تحمل عنوان "نظام الدَّوشِيرْمَة بين العنف والمبادئ الإنسانية: مقاربة اثنولوجية تاريخية"، الدكتورة نعيمة رحماني والدكتورة نصيرة بكوش من جامعة أبي بكر بلقايد في تلمسان، بالجزائر. وتبحث المقالة في نظام الدَّوشِيرْمَة، وهو تجنيد الأطفال في الجيش العثماني، وفي أصوله. وفي هذا الصدد، أوضحت الباحثتان أن نظام الدَّوشِيرْمَة العثماني قد نشأ في الحقيقة عن رغبة الدولة العثمانية في محاكاة الدولة السلجوقية وغيرها من الدول التي كانت قد زاولت من قَبْلُ تجنيد الأطفال كأمر عادي. كما تناولت الدراسة ارتباط هذا النظام بجملة من الطقوس التي ساهمت في خلق مراكز اجتماعية للأفراد المجنَّدين، وبالتالي خلق تراتيبية اجتماعية يقابلها التمرّد. كما يتطرق البحث للممارسات العنيفة أثناء طقوس العبور وما يقابلها من المبادئ الإنسانية الإسلامية. وتشير الدكتورة نعيمة رحماني والدكتورة نصيرة

بكوش إلى أن نظام الدَّوشِيرْمَة قد تعرّض لانتقادات لاذعة من قبل المستشرقين المبغضين للدولة العثمانية مثل ادعائهم إكراهَ الدولةِ العثمانية الأطفالَ على الدخول في الإسلام واستعبادَ أطفالِ الدَّوشِيرْمَة لخدمة السلطان وتجنيدَ الأسرى في نظام الدَّوشِيرْمَة وغير ذلك من الادعاءات؛ ولهذا فقد سعتا الباحثتان في هذه المقالة إلى دحض هذه الافتراءات من خلال التعرض لهذه المسائل المذكورة.

وأعدّ المقالة الثانية من قسم المقالات باللغة العربية والتي تحمل عنوان "دور العُمانيين في مقاومة الاستعمار وتعزيز الحكم الإسلامي (جزر القمر أنموذجًا)"، الدكتور حامد كرهيلا، الباحث في التاريخ العربي في شرق أفريقيا وجزر القمر. واتضح من بحثه أن علاقات سلطنة عُمان التاريخية بجزر القمر قديمة راسخة، طبعت الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لسكان جزر القمر بالمؤثرات العربية الإسلامية العُمانية، التي من بين مظاهرها الواضحة وملامحها البارزة قيام السلطنات العربية التي كان الحكم فيها بشريعة الإسلام، ولغةُ دواوينِها وتعليمِها وثقافتِها لغةَ القرآن الكريم، واستمر ذلك طويلا إلى أن رزح الأرخبيل تحت نير الاستعمار الأوروبي. كما أبانت الدراسة عن الدور الكبير الذي قام به العُمانيون، بالإضافة إلى إخوانهم القُمريين، في مقاومة المطامع الاستعمارية الغربية في الأرخبيل القُمري نُصرةً للإسلام وذودًا عن الوجود العربي في المنطقة.

كتب المقالة الأولى من قسم المقالات باللغة الإنجليزية والتي تحمل عنوان "المساحات المفتوحة وتصميم الحدائق: العمارة والمدينة والمناظر الطبيعية في بلاد الشام"، الدكتورة جوليا أنالينذا نيجليا، من جامعة بوليتكنيك في باري بإيطاليا. وتبحث المقالة في العلاقة المميَّزة بين تصميم الحدائق وأنماط المناظر الطبيعية في بلاد الشام خلال الفترة الكلاسيكية من العهد العثماني. وتبيّن المقالة أن الحدائق العثمانية، فضلا عن المباني والمدن والقرى، لم تكن مصمَّمة وفق خطة "التسييج" الخاصّ بحدائق منطقة البحر الأبيض المتوسِّط المنغلقة والمسيَّجة والمنتشرة في جميع أنحاء جنوب شرق هذه المنطقة. إنما كان مفهوم المنظر الطبيعي عند العثمانيين، كما أوضح المؤلف، يقتضي انفتاحه على المواقع المحيطة به واشتماله على سرادقات ونوافير وبساتين صُمِّمت لربط الحدائق بالمنظر الطبيعي.

وكتب المقالة الثانية التي تحمل عنوان "دور الهجرة الإسلامية في أسلمة أفريقيا جنوب الصحراء: التركيز على مرحلة ما بعد العصر الحديث"، الدكتور مصطفى بُوثْوِيلْ مْهِيتَا من جامعة جوهانسبرج في جنوب إفريقيا. ويوضّح مْهِيتَا أنه رغم وجود الكثير من التآليف والمصنّفات في الهجرة بشكل عام، إلا أن موضوع دور الهجرة الإسلامية في الأسلمة، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، لم ينل حظه الوافر من الدراسات. وفي هذا الصدد، يسلط هذا المقال في المقام الأول الضوء على الهجرة كظاهرة عامة ثم يحاول في إطارها تحديد الدور الذي لعبته الهجرة الإسلامية وإسهامها في أسلمة إفريقيا جنوب الصحراء في مرحلة ما بعد العصر الحديث.

وكتب المقالة الأخيرة من قسم المقالات باللغة الإنجليزية، والتي تحمل عنوان "اللغة والإسلام في أوغندا: أسلمة اللغات نموذجا"، إسحاق سَاتُّوبَا، من جامعة ماكيريري في كمبالا، بأوغندا. ويوضّح سَاتُّوبَا أن اللغة العربية، بحكم أنها اللغة التي جاء بها الإسلام، فهي في الغالب تؤثر في البيئة اللغوية للمجتمعات بفعل الاحتكاك والتفاعل مع الإسلام، وهذا يظهر عموما في اعتماد العربية لغةً للتربية الدينية والثقافة، وظهور لغات جديدة (اللغات الهجين)، وهي عبارة عن مزيج من العربية واللغات المحلية، وكذلك وجود كلمات دخلية من أصل عربي في اللغات المحليّة المتؤثّرة؛ ولكن مع ذلك، هناك لغات، كيفما وُصفت، ينتهي بها الأمر إلى الاتّسام بالطابع الإسلامي نظرا لكون التفاعل مع الإسلام يحدث من جيل إلى جيل. وتسعى هذه المقالة إلى تحديد بعض اللغات الرئيسية التي يستخدمها مسلمو أوغندا والنظر في أهميتها النسبية فيما يتعلق بأدوارها كقنوات للتواصل و "علامات للهوية".

إن نشر مجلة علمية هو دائما عمل جماعي، وفي هذا الصدد، أود أن أشكر المؤلفين على مقالاتهم القيّمة، وهيئة التحرير على تعاونها، وأتطلع إلى المزيد من المقالات في الأعداد المقبلة لمجلة إرسيكا. كما آمل أن تكون المقالات النفيسة لهذا العدد باعثا على المزيد من البحوث في التاريخ والحضارة الإسلامية.

الدكتور خالد أزهر
المدير العام لإرسيكا

نظام الدَّوشيرمة بين العنف والمبادئ الإنسانية
مَقاربة اثنولوجية تاريخية

د/ نعيمة رحماني و د/ نصيرة بكوش*

الملخص

خبِرنا الجيش العثماني قويا وبسّالا، فقد أسهم بشكل كبير في اتساع الدولة العثمانية، وكَان أساس هذا الجيش هيئة عسكرية سميت بنظام الدَّوشيرمة ضمت مجموعة من الجنود المدربين اشتركوا وساهموا في الفتح ونشر الإسلام. ونحن من خلال هذه الدراسة ننشد تقصي تأثيلية نظام الدَّوشيرمة العثماني وعلاقته برغبته المحاكاتية للدولة السلجوقية القدوة أو الوسيطة، وغيرها من الدول التي زاولت تجنيد الأطفال في تلك الحقبة كأمر عادي، فلا يمكننا النظر إلى الظاهرة بعين الباحث المعاصر المدافع عن حقوق الإنسان بل وجب علينا وضعها في سياقها الصحيح. ثم نتوجه بطرحنا إلى نقطة عميقة وهي ارتباط نظام الدَّوشيرمة بجملة من الطقوس المتكررة حملت بين طياتها رمزية ودلالة وظيفية في المتخيل الجمعي، وساهمت في التأسيس للنسق السلطوي من خلال خلق مراكز اجتماعية للأفراد المجندين في السلم الاجتماعي، وبالتالي خلق تراتبية اجتماعية يقابلها التمرّد. ذلك التمرد الذي سيجرنا إلى البحث عن حضور الممارسات العنيفة أثناء طقوس العبور، مقابل حضور المبادئ الإنسانية الإسلامية.

من زاوية أخرى نلاحظ أن نظام الدوشيرمة قد ابتُلي بانتقادات لاذعة من قبل المستشرقين الذين يكنون العداء للدولة العثمانية، ونحن نبتغي في هذا المقام دحض تلك الافتراءات من خلال التعرض لعدة نقاط مهمة منها؛ ادعاء إكراه الدولة العثمانية الأطفال على الدخول في الإسلام، وادعاء اعتبار أطفال الدَّوشِيرمة عبيدا للسلطان، وادعاء تجنيد الأسرى في نظام الدَّوشِيرمة، وأخيرا ادعاء أن جميع أطفال الجيش الجديد الذي أسسته الدولة العثمانية هم من البلاد الأوروبية المفتوحة.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، نظام الدَّوشِيرمة، العنف، المبادئ الإنسانية.

* جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان/الجزائر.

مقدمة

إن فكرة اللجوء إلى تدريب الأطفال قصد إعدادهم للتجنيد العسكري ليست وليدة اليوم، ولم تكن جديدة في فترة حكم الدولة العثمانية وما قبلها. بل سادت في مختلف الحضارات، حيث ذكر توم هولاند في كتابه النار الفارسية أن مدينة إسبارطة اليونانية كانت مشهورة بتدريبها العسكري الصارم الذي مكّنها من هزيمة الجيش الفارسي في عدة معارك، وإن سرهم يكمن في تنشئة أطفالهم، إذ كانوا يربون الطفل منذ سن السابعة على مبادئ التدريب العسكري، حيث يتم فصل الطفل عن عائلته ثم يرسل إلى أحد معسكرات التدريب العسكري ليتعرض لامتحانات قاسية من اجل معرفة صلابة الأطفال، ومن يتفوق في الامتحان يصبح جنديا في الجيش الإسبارطي.[1] وهناك أنموذج آخر طبقته الحضارة الفارسية؛ فقد كانت تفرّق بين أطفال الرجال الأغنياء وبين أطفال العامة، فالفئة الأولى تمنح لها العلم حين بلوغ الأطفال سن السابعة، ليتمكنوا من استلام المناصب وإدارة شؤون الدولة ، أما الفئة الثانية فتعلمها الرماية بالقوس، وركوب الخيل حتى يصبح الأطفال مؤهلين للدفاع عن الدولة الفارسية.[2] دون أن ننسى طبعا تجنيد الأطفال في الحروب الصليبية عام (1212م) في فرنسا وألمانيا بغية تحرير القدس من المسلمين؛ حيث شجّع القساوسة والأباء والأمهات هذه الحماسة الدينية لدى الأطفال والشباب ودفعوا بهم إلى الحرب، وفي الطريق صادف الأطفال صعوبات في مسيرتهم نحو القدس عبر جبال الألب، وتم بيع بعضهم كعبيد في مزادات تجار الرقيق في مرسيليا ، و تمكن الأطفال الأوفر حظا من الوصول إلى وطنهم سالمين.[3]

لم تكن تملك دول أوروبا جيوشا متفرغة للمسائل الحربية بل كانت تجمع الجنود من أطراف البلاد عندما يدق ناقوس الحرب. ويبلغنا في هذا الصدد الباحث محمد

---

[1] توم هولاند، النار الفارسية، 2005م مقال استخرج من الرابط https://www.albayan.ae/paths/books/2005-11-14بتاريخ 2018/04/02 على الساعة 10:30د

[2] محمد السالم، الحضارات الإنسانية، مقال استخرج من الرابط http://weziwezi.com بتاريخ 2018/04/02 على الساعة 10:44د

[3] ويكبيديا، تاريخ الطفولة، استخرج من الرابط https://ar.wikipedia.org بتاريخ 02/ 2018/04 على الساعة 10:58د

شعبان صوان، (2015م) «ملوك فرنسا وإسبانيا عندما يحتاجون لتكوين الجيوش، كانت قواتهم تدخل القرى وتسوق بعنف كل الشبان القادرين على القتال دون أن تتجشم عناء السؤال». وعند غزوهم البلاد المسلمة يقومون بسبي الأطفال ويربونهم على النصرانية، ويجعلونهم يقاتلون المسلمين، وخير مثال على ذلك استلاء البطريق ميخائيل بورسزيس على أنطاكية وسبيه عشرة آلاف من أولاد المسلمين، حيث نصّرهم ورباهم في القسطنطينية وصاروا جندا يقاتلون المسلمين[٤].

إلحاقا بما ذكر سابقا نجد أن ظاهرة تجنيد الأطفال في الحروب والتي كانت سائدة في الحضارات القديمة أصبحت سائدة أيضا في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، وافضل مثال على ذلك تجنيد تنظيم داعش للأطفال الصغار بسبب سهولة إخضاعهم والتأثير على فكرهم، فيقومون بمهمة زرع العبوات الناسفة وتنفيذ العمليات الانتحارية، ونقل المعلومات، وتعلم مختلف فنون القتال[٥].وإذا عدنا إلى ظاهرة تجنيد الأطفال في عهد الدولة العثمانية فسنجدها قد حذت حذو الحضارات الأخرى التي عاصرتها، ولكنها اختلفت عنها في كثير من النقاط خاصة وأنها كانت دولة إسلامية عاملت الأطفال بإنسانية لا نظير لها.

1) لمحة موجزة عن تاريخية جيش الدولة العثمانية:

لم تكن تحوز الدولة العثمانية في بدايتها جيشا عسكريا على نحو الجيوش المعروفة المتفرغة للحرب، بل اعتمدت كشكل أولي على المتطوعين للحرب والجهاد، حيث كوّنوا مجموعة من المجاهدين الغزاة ساهموا بشكل كبير في إرساء قاعدة الدولة. وكانوا في عهد السلطان عثمان الأول من فرسان التركمان البدو الذين لا يملكون الخبرة العسكرية ولا الانتظام في القتال[٦]، يحاربون وعلى رأسهم السلطان عثمان وعندما ينتصرون يأخذون الغنائم ويعودون إلى أسرهم

---

[4] شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق السماحي سويدان، (دار ابن كثير، دمشق، 2001م).

[5] زينب حسني عز الدين، أثر حروب الجيل الرابع على الأمن القومي العربي دراسة حالة تنظيم الدولة الإسلامية، مقال استخرج من الرابط http://www.siyassa.org.eg/News/15192.aspx بتاريخ 2018/04/02 على الساعة 11:47

[6] أحمد الأنصاري الطرابلسي، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، (مكتبة الفرجاني. ليبيا. د ت).

وإلى أعمالهم، وأشغالهم المعتادة[7].وقد ذكرت الباحثة ايرينا بيتيرسيان (2006م) أن جيش السلطان عثمان كان يتشكل بناء على قاعدة «من كل قبيلة وحدة عسكرية» وعمليا كان كل فرد من القبيلة بعد بلوغه سن الرشد يصبح محاربا. وثبُت الجيش على هذا النمط حتى عهد السلطان أورخان ابن السلطان عثمان[8].

وبسبب توالي الانتصارات والفتوحات ظهر عَوَز السلطان أورخان إلى إنشاء قوة عسكرية دائمة متفرغة تخوض الحروب الصعبة ضد الحصون المنيعة بدل انتظار تجمع المجاهدين من كل صوب وحدب. فأقبل على إنشاء فرقة مشاة مأجورة أطلق عليها اسم (بيادة) وفّر لها المقرّ الدائم في الثكنات العسكرية وجعلها على أهبة الاستعداد للحرب، وكان على رأس كل فرقة من فئة الألف ضابط عظيم الشأن، ومن فئة المائة ضابط اقل منه وللفرقة العشرة زعيم صغير[9]. وبسبب توالي الانتصارات شعر أفراد هذا الجيش بنشوة الانتصار فغَزُرَ طغيانهم وتمردوا وابتغوا حق السيادة وبالغوا في مطالبهم المالية[10]، وقاموا بالتحزب إلى القبائل التي ينتمون إليها، وخوفا من تمردهم فكّر السلطان أورخان في استبدالهم[11]. وهكذا ظهرت نيّة إنشاء جيش متكون من جنود غرباء عن الرعية ولا يمتون إليها بصلة، بغية منع تحزبهم لعشيرتهم[12]، وتمردهم على سلطانهم، بل محاولة ضمان ولائهم الدائم له. فجرى إنشاء الجيش الإنكشاري عام (1330م) في عهد السلطان أورخان الذي قام بإعداد وسنّ قوانين وتنظيمات للجيش جعلت منه جيشا نظاميا شرعيا دينيا يحترم حرية الفرد[13].إلا أن التنظيم لم يكتمل إلا في عهد السلطان محمد الثاني

---

[7] حبيب السيوفي، الانكشارية في الدولة العثمانية، (مطبعة الرحمانية، بيروت، 1940م)

[8] ايرينا بيتيرسيان، الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، (مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي.2006).

[9] حسين لبيب، تاريخ الأتراك العثمانيين، (مطبعة الواعظ، القاهرة، 1917).

[10] على سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، (مكتبة طرابلس العالمية، دمشق ،1991م).

[11] ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، (دار العلم للملايين، بيروت ،1960م).

[12] أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ،2004م).

[13] محمد فريد المحامي، تاريخ الدولة العلية، (دار النفائس، بيروت ،1997م).

ثم في عهد السلطان سليمان القانوني[14]. وكان مكونا حسب الباحث حسين لبيب (1921م) من المشاة والخيالة، وحقق انتصارات عظيمة وفتوحات أعظم[15].

وبسبب الانتصارات المتوالية احتاج السلطان أورخان إلى المزيد من الجنود الأمر الذي جعله يستفيد من أسرى الحرب كما كان يفعل بقية السلاطين والملوك في عهده، وتمّ ذلك بموجب قانون عرف باسم «ينجيك قانوني» أي قانون الخمس الذي صدر عام (1363م) والذي نص على انه يمكن للدولة أن تحصل على خمس اسرى الحرب حسب الشريعة الإسلامية ليلتحقوا بأوجاق الإنكشارية، واستفاد أيضا من سوق النخاسة حيث اشترى العبيد وجعلهم جنودا[16] أحرارا ينتمون للجيش الإنكشاري العثماني ويدافعون عن الدين الإسلامي، وكان هذا الأمر عاديا ومتداولا في تلك الحقبة من قبل جلّ الدول المحاربة والقوية آنذاك.

2) تأثيلية نظام الدوشيرمة والرغبة المحاكاتية:

يُعرّف الباحث فاضل بيات (2007) الدوشيرمة على أنها لفظة تركية تعني «جمع»، استخدمت من قبل العثمانيين للدلالة على الأطفال الذين يتم اختيارهم وجمعهم من الرعايا أي المواطنين المسيحيين في الدولة العثمانية بغية استخدامهم في السراي السلطاني واوجاق البستانجية واوجاق الإنكشارية[17]، ولتوضيح المفهوم أكثر علينا العودة إلى باكورة عملية تجنيد الأطفال في الجيش الإنكشاري، الأمر الذي سيساعدنا على دحض الافتراءات التي لحقت بالدولة العثمانية لاحقا بخصوص هذا الأمر.

---

[14] محمد سهيل طقوش، العثمانيون، من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، (دار بيروت المحروسة، بيروت، 1995م).

[15] حسين لبيب، تاريخ المسألة الشرقية، (مجلة الهلال، مصر، 1921م).

[16] أكمل الدين إحسان اوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، (ترجمة صالح سعداوي) (إرسيكا، إستانبول، 1999م).

[17] فاضل بيات، الدوشيرمة ضريبة دم أم تجنيد إلزامي؟، (مجلة البيان، مجلد 5 العدد 1، جامعة آل البيت الأردنية، 2007).

إن فكرة جمع وحشد الأطفال، وتجنيدهم في الجيش كانت متداولة في تلك الحقبة والدليل على ذلك وجود كتاب سفرنامه، وهو خاص بالنظام السلجوقي ذُكر فيه فنّ الحكم والأنظمة، وتمت الإشارة فيه أيضا إلى اختيار عدد من الأولاد في سن مبكرة، حيث تقوم الدولة بتعليمهم الإسلام، وفنون الحرب واللغات والتاريخ والمنطق. وعند اطلاع السلطان أورخان وأخيه الأمير علاء الدين على هذا الكتاب استحسنا الفكرة وطبقاها[18]، وهذا خير دليل على أن أصل الفكرة لم تكن عثمانية بل سلجوقيه. وتساند الباحثة ايرينا بيتيرسيان (2006م) ما ذكرناه فتقول: «وضع وجود فيلق من المسيحيين اعتنق الإسلام أساسا لتشكيل الجيش الجديد.... وقد استُمد من الدول الإسلامية المجاورة مثل السلاجقة والمماليك تنظيم الحرس المكون من الغلمان.»[19]

وهذا يحيلنا إلى القول بأن لجوء الدولة العثمانية إلى نظام الدوشيرمة وتجنيد الأطفال في الجيش العثماني ما هو إلا رغبة محاكاتية (رينيه جيرار، 2009م)، لتصرفات وقدرات وتفكير الآخرين، والهدف منها هو التعايش المجتمعي والتحضر والتثقف أو التكيف الثقافي عن طريق عملية تفصيلية من المحاكاة الضمنية والمقصودة؛ بغية التملك أو الاستحواذ. وبما أن الدولة السلجوقية وغيرها من الدول كانت تمارس تجنيد الأطفال، فإن الدولة العثمانية وعن طريق سلطانها أورخان قد قامت بمحاكاة الدولة السلجوقية بالاستعانة بكتاب سفرنامه كما اشرنا سابقا، من أجل استحداث هذه الظاهرة في الجيش العثماني، وبالتالي تعدى الأمر مجرد الرغبة في امتلاك شيء كانت تملكه وتمارسه الدولة السلجوقية، بل أصبحت «الأنموذج» أو «القدوة» أو «الوسيط»[20] الذي تحاكيه الدولة العثمانية على أمل أن تمارس أفعاله ولو مثلت تجنيد الأطفال في الجيش.

---

[18] عبد الرحمن شرف، تاريخ الدولة العثمانية، (معارف نظارات جليلة، إستانبول، 1309ه).

[19] ايرينا بيتيرسيان، الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، مرجع سابق.

[20] رينيه جيرار، العنف والمقدس، ترجمة سميرة ريشا، (المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2009م).

3) نظام الدوشيرمة طقس عبور رمزي:

تعتبر الطقوس إبداعات ثقافية غاية في الإتقان تتطلب ترابط أفعال وأقوال وتصورات أعداد كثيرة من البشر على امتداد أجيال عديدة[21] بصفة متكررة ورمزية. حيث تعبّر تلك الأقوال والأفعال عن جملة من الشعائر، وتقوم الرموز بترجمتها. فالطقوس إذن وسائل رمزية يمكنها أن تؤسس للنسق السلطوي من خلال خلق مراكز اجتماعية للأفراد العابرين (أطفال نظام الدوشيرمة) الذين تمارس عليهم تلك الطقوس وتمنحهم امتيازات كثيرة لا تحصى؛ منها الحصول على مكانة اجتماعية معترف بها تضبط الحقوق والواجبات في السلم الاجتماعي. وهي بذلك تتخذ دلالات ومعاني وظيفية في المتخيل الجمعي. سنحاول إذن إسقاط هذا الطرح على نظام الدوشيرمة واستعراض مراحل طقوس العبور الخاصة بتجنيد الأطفال من أجل معرفة كيفية مساهمة هذه الطقوس ورمزيتها في منحهم الامتيازات الدالة على المكانة الاجتماعية داخل الدولة العثمانية.

لقد اختص الباحث الفرنسي فان جنب (Van Gennep) بمصطلح ومفهوم طقوس العبور، وهي تدل على مرور الفرد بمرحلة هامة في حياته تتغير فيها منزلته الاجتماعية من خلال تطبيق خطوات أو إجراءات تمهيدية تحوي مراسيم احتفالية وطقوس شعائرية خاصة، وتنتهي بدخوله كعضو في جماعة معينة. حيث يجعله هذا العبور من وضع إلى وضع آخر (كبلوغه سن الحلم ووولوجه عالم الكبار، أو انضمامه إلى جماعة أخرى) عضوا راشدا داخل الجماعة ويسمح له بالحصول على امتيازات محددة[22].

قسم الباحث فان جنب (Van Gennep) طقوس العبور إلى ثلاث مراحل زمنية[23]، المرحلة التمهيدية أو الانفصالية عن الوضع الأول، ثم المرحلة الاستهلالية أي على العتبة، بين المرحلتين وهناك من يسميها المرحلة الإعدادية للدخول إلى المكانة

---

[21] محمد الخطيب، الأنثروبولوجيا الثقافية، (دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، عمان، الأردن، ط2008،2م).

[22] عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، (دار آسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط2006،1م).

[23] فيليب لابورث وجان بيار فار نييه، اثنولوجيا وأنثروبولوجيا، ترجمة مصباح الصمد (مجد المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004م)،ص.

الجديدة، وفي الأخير المرحلة الختامية، أو الاندماجية، أو التجميعية، أو الانضمامية إلى الوضع الجديد. وقبل أن نطبق مراحل طقوس العبور على نظام الدوشيرمة علينا استعراض زمنها ومكانها أثناء عملية التجنيد، فقد اقتصرت عملية التجنيد في البداية على الألبان واليونان والبلغار ثم، شملت الصرب وأهالي البوسنة والهرسك والمجر، واعتبارا من أواخر القرن الخامس عشر بدأ بشكل تدريجي شمل أبناء الرعايا المسيحيين في الأناضول، وفي القرن السابع عشر أصبح أبناء الرعايا المسيحيين في الدولة العثمانية كافة مشمولين بنظام الدوشيرمة[24].

إضافة إلى زمان ومكان ممارسة طقوس العبور، نجد أن البعد الجماعي للممارسة الطقسية يمنحها رمزية ودلالة قوية تساعد في تمرير خطابات تؤثر في الطفل المجند وفي أسرته وفي الممارس لتلك الطقوس. فالبعد الجماعي إذن طقس وظيفته تفادي الألم الفردي أثناء عملية التحول من وضع إلى وضع آخر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة العثمانية كانت تجند العدد الجماعي للأطفال حسب احتياجاتها فقط، حيث يكتب طلب إلى الديوان أي مجلس السلطان المكون من الوزراء وغيرهم من كبار وجهاء الدولة ويشار فيه إلى العدد المطلوب. وبعدها يكتب السلطان مرسوما سلطانيا باسمه إلى المحافظات التي يجب أن يجرى فيها التجنيد، يشار فيه إلى عدد الصبية الواجب تجنيدهم وذلك حسب الاحتياجات العددية لتكملة الفيلق الإنكشاري ويسلّم إلى عامل التجنيد الذي يعينه الآغا الإنكشاري[25]. وقد جرت العادة قبل قيام موظفي التجنيد بعملهم أن تطلب موافقة أهل القرية بتسجيل أطفالهم، وكان هذا الأمر بمثابة خطاب واتفاق ضمني وعقد اجتماعي للحيلولة دون وقوع أي نوع من المشاكل أو التصادم بين الطرفين[26].

إن ظاهرة تجنيد مجموعة من الأطفال معا، وفي وقت واحد يمنحهم تسمية واحدة ووضعا واحدا مشتركا، ويجعلهم ينتمون إلى مكانة معينة طيلة فترة المرحلة الطقوسية الثانية. وبهذا يخلق الفعل الطقوسي الجماعي لدى الأطفال المجندين

---

[24] فاضل بيات، الدوشيرمة ضريبة دم أم تجنيد إلزامي؟، مرجع سابق.

[25] ايرينا بيتيرسيان، الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، مرجع سابق.

[26] فاضل بيات، الدوشيرمة ضريبة دم أم تجنيد إلزامي؟، مرجع سابق.

حسّا جمعيا يرمز إلى الذات الجماعية المشتركة في المكان والزمان والأهداف.

وعن إجراءات التجنيد العملية والميدانية تقول الباحثة ايرينا بيتيرسيان (2006م):» يبدأ عامل التجميع والكاتب في اختيار الصبية الصالحين بين سن الثانية عشر والخامسة عشر الأقوياء بدنيا، وكان على عامل التجميع أن يختار من بين أربعة أو خمسة أبناء صبيا واحدا فقط»[27]. ويضيف الباحث فاضل بيات (2007م) في السياق نفسه: «ولا يؤخذ وحيد والديه، ولم يجند يتيم الأبوين وأبناء الجشعين وذوو العاهات وأبناء المدن والمتزوجون وأصحاب المهن وقصار القامة وطوالهم. وكانت تجري عملية الدوشيرمة كل ثلاث أو خمس أو سبع سنوات حسب الحاجة، ويصل عدد الجنود إلى خمسة أو ستة الأف ولا يتجاوز ذلك»[28].

يمكننا إيعاز هذه الإجراءات إلى المرحلة الأولى من طقوس العبور وهي مرحلة الانفصال؛ والتي تدل على انفصال الطفل عن حياته القديمة ومستواه الاجتماعي، حيث يتعرض للتغير في المكانة ويؤهل لاحتلال مكانة جديدة ينفصل فيها عن دوره الأساسي داخل أسرته ومجتمعه الأول، فيتحول من وضعه الأول إلى وضعه الراهن.

ثم تأتي المرحلة الثانية من طقوس العبور حيث يُقسم أطفال الدوشيرمة إلى قسمين، قسم أول يضم الأطفال الذين يمتازون بالذكاء والفطنة ويطلق عليهم «أوج أوغلان»، يؤخذ بعضهم إلى سراي القصر، ويدربون في المدرسة، أما القسم الثاني فكان يضم باقي الأطفال الذين يرسلون إلى أوجاق العجمية لمدة ثمانية أعوام[29]. ويؤكد قسطنطين في السياق نفسه المرحلة الثانية فيذكر أن المجندين وبعد أخذهم من قبل عمال التجميع يسلمون إلى سكان الأناضول، وبعد برهة توصِل تلك العوائل الفتيان إلى المكان المحدد لهم وبعدها يبدأ التدريب العسكري ثم يسجلون وتدفع لهم الأجور[30].

---

[27] ايرينا بيتيرسيان، الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، مرجع سابق.

[28] فاضل بيات، الدوشيرمة ضريبة دم أم تجنيد إلزامي؟، مرجع سابق.

[29] أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، مرجع سابق.

[30] ايرينا بيتيرسيان، الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، مرجع سابق.

تسمى هذه المرحلة بالهامشية، أو الإعدادية، أو التمهيدية، وتستمر طقوسها من بضعة أسابيع إلى سنوات ينتقل فيها الطفل المجند من الوضع أ إلى الوضع ب، حيث يدخل دين الإسلام، فيتخلص من ملابسه الأصلية ويتخلص معها من كل ما يربطه بعالمه القبلي المسيحي وعاداته وتقاليده، ثم تُزال القذارة عنه عن طريق الاغتسال الشعائري، وحلاقة الشعر، ويتم تختينه وتطهيره كرمزية دالة على التكامل الديني واكتساب عادات وتقاليد وثقافة المجتمع المستقبل.

يمر الطفل المجند في هذه المرحلة الطقوسية بحالة مبهمة تجعله على هامش المجتمع وفي حالة وسطية بين المرحلتين لا هو طفل ولا هو جندي، أي انه لا يملك أي مكانة اجتماعية معينة، بل عليه أن يخضع لطقوس عبورية تتمثل في التقيد بالقواعد والتدريبات الصارمة التي تمكنه من اجتياز هذه المرحلة، وسنتعرض طقوس هذه المرحلة في الجزء الخاص بالعنف والمبادئ الإنسانية.

عندما يتخرج القسم الأول من الأطفال المجندين يُسار بهم إلى القصر للخدمة، ويمكنهم لاحقا اعتلاء أعلى المناصب في الدولة، كمنصب الوزير ومنصب الصدر الأعظم، فقد كانوا يتدربون تدريبا صارما من أجل جعلهم أكفاء لتلك المناصب. أما القسم الثاني منهم فينتقل أطفاله إلى أوجاق الإنكشارية، ويسجلون في دفتر «كوتوك» أي السجل وتزداد رواتبهم، وقد استمروا هكذا حتى عام 1826م[31].ويضيف قسطنطين أنه بعد التدريب المبدئي يلتحق الشباب جماعات بالفيلق الإنكشاري، ويتم التجنيد في فترات سلمية من ضمن رعايا السلطان القاطنين في البلاد (ما يعني انهم لا يجنّدون فقط في فترات الحرب)...التي وجد فيها جرد منتظم للسكان في البلاد[32].

يدل هذا الفعل على مرحلة طقوس العبور الثالثة التي يمر بها الطفل المجند وهي مرحلة الاندماج حيث يصبح الطفل فيها جنديا مسلما تابعا للدولة العثمانية، أي أنه انتقل من الوضع ب إلى الوضع جـ الدال على البيئة الجديدة التي ستحتضنه،

---

[31] أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، مرجع سابق.

[32] ايرينا بيتيرسيان، الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، مرجع سابق.

والتي ستمنحه مكانة ومستوى اجتماعيا جديدا، فيحرز مكانة معينة جديدة، تمكنه من التمتع بالحقوق وتأدية الواجبات الخاصة بهذه المكانة.

إن انتقال الطفل المجند في نظام الدوشيرمة من مرحلة طقوس العبور الثانية إلى المرحلة الثالثة هو تجاوز للعتبة الهامشية وتأكيد للتحول والتغير إلى المكانة الجديدة التي تؤسس إلى تولي مراتب عليا في الدولة. كما أن كل ما ذكرناه سابقا حول طقوس العبور التي كانت تمارس في عملية تجنيد الأطفال داخل نظام الدوشيرمة يدل على أن الدولة العثمانية لم تأخذ أطفال النصارى من ذويهم قسرا بل اعتمدت على ما تقدمه العائلات المسيحية طواعية من أبنائها للانخراط في هذا النظام. حتى انهم كانوا يتنافسون من اجل انخراط أبنائهم بسبب إعجابهم الكبير بالجيش الإنكشاري. الأمر الذي دفع بالسلطان أورخان فيما بعد إلى إصدار خط شريف بألا يقبل منهم إلا الابن السادس إلى الابن العاشر في الأسرة الواحدة[33].

ومن ناحية أخرى يذكر الباحث خليل اينالجيك (2002م) أن نظام الدوشيرمة لم يشمل فقط الأطفال المسيحيين بل حتى المسلمين، حيث كانت العائلات المسلمة في البوسنة تقدم أولادها للدوشيرمة...وكان المسيحيون يقدمون أبناءهم عن طيب خاطر. كما استثنى النظام أطفال المدن والوحيد لأبويه، واستثنى الأتراك المسلمين حتى لا يسيئوا استخدام الميزة الممنوحة، إذ سيقوم أقاربهم لاحقا باضطهاد الرعية، وسيرفضون دفع الضرائب[34].

لقد اعتمدنا في طرحنا على تقسيم الباحث فان جنب (Van Gennep) لطقوس العبور، ولكنه انتقد من قبل العديد من الباحثين بسب اكتفائه بوصف تلك المراحل فقط، لهذا سنحاول تجاوز وصف رمزية طقوس العبور واستعراض الاعتبار الوظيفي لها.

---

33 أميرة مداح، نظرة متأنية في تاريخ الدولة العثمانية، (دار الحارثي، الطائف ،1998م).

34 خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط (دار المدى الإسلامي، بيروت ،2002م).

إن وظائف الممارسات الطقوسية تشبع الحاجات الكامنة في الأفراد وتعبر عن ماديتهم ورمزيتهم[35].حيث نجد وظائفا ظاهرية يدركها الأطفال المنتمون إلى هذا النظام، ووظائف أخرى كامنة تتحقق دون وعي من قبلهم. تتمثل وظيفة طقوس المرور الظاهرة في الذود عن الدولة العثمانية وسلطانها، والمساهمة في توسيع رقعة الدولة وفتح البلدان ونشر الإسلام. أما الوظائف الكامنة فيمكننا استعراضها في الوظيفية الدينية التي سمحت بدخول عدد كبير من الأطفال المسيحيين داخل سياق ديني قدسي، وما طهارتهم وختانهم إلا عملية انتقال من وضع مبهم إلى وضع جديد مطمئن. كما نجد أن طقوس العبور لدى أطفال الدوشيرمة قد أدت وظيفة اجتماعية ساهمت في انخراطهم بشكل سريع في الدولة العثمانية وأكدت انتماءهم إليها من خلال دمجهم في الجيش الإنكشاري وإكسابهم هوية الجندي الإنكشاري ذو المكانة الرفيعة في المجتمع. وعن طريق علاقاته وسلوكياته وذكائه قد يصل إلى اعلى المراتب في الدولة كمرتبة الصدر الأعظم قبل السلطان مباشرة. كما إن المكانة الاجتماعية التي حصل عليها أطفال الدوشيرمة من خلال طقوس العبور حققت لهم جملة من الرغبات ساهمت كوظيفة نفسية في تهذيب سلوكياتهم واكتسابهم سلوكيات إسلامية بعيدة عن الشذوذ والانحراف.

4) نظام الدَّوشِيرمة وطقوس العبور بين العنف والمبادئ الإنسانية:

العنف عنصر من عناصر تكوين البشرية، فقد مورس منذ الأزل بأشكال مختلفة بداية بقتل قابيل لأخيه هابيل، ووصولا إلى أشكال العنف المختلفة التي تعرفها مجتمعاتنا الآنية والتي تشحنها التفرقة بين الأنا والأخر، وذلك على مستوى تمثلات وتصورات الأفراد المرتبطة بالتمييز بين كل ما هو مقدس ومدنس والتفرقة بينهما. كما أن العنف الذي ينطوي على ممارسة القوة والضغط والإكراه ضد الأخر، سواء كان جسديا أو نفسيا أو اجتماعيا، سيطال في الأخير ما هو أساسي في الشخصية الإنسانية. ولذلك فان جميع الأديان والرسالات

---

35 نيكولا جورني، طقوس العبور ، ترجمة المنتصر الحملي، مقال استخرج من الرابط .http://www aranthropos.com بتاريخ 25/05/2018 على الساعة 13.16

والفلسفات والنظريات تدين العنف خاصة عندما يتحول العنف إلى فكرة أو أداة عقائدية ترفع إلى مستوى المقدس.

إما العنف الذي نحاول استظهاره من خلال مراحل طقوس العبور التي يمر بها أطفال نظام الدَّوشِيرمة والتي ذكرناها سابقا. فإنه عند التركيز على المرحلة الأولى سنجدها تمثل العنف الدرامي المقدس في صورة طقوس تقديم الأضحية والقرابين التي كانت تمارس عند الشعوب القديمة كما وصفها الباحث روني جيرار (Ronnet Gerard). فتقديم الطفل في تلك الساحة الطقوسية (المسرح) للتجنيد في النظام من بين عدة إخوة هو نوع من التضحية. إذ يحس الطفل بالعنف الممارس ضده وضد أسرته، في حالة أخذ، وعند مقاربتنا لهذه الظاهرة عن طريق نظرية الأخذ والعطاء سنجد أن طقوس العبور التي مورست عليه في هذه المرحلة ستؤدي مستقبلا إلى العطاء من خلال التأسيس للنسق السلطوي المتمثل في الحصول على أعلى مراتب السلطة في الدولة والتي قد تصل إلى مرتبة الصدر الأعظم قبل السلطان مباشرة، وهو عطاء عظيم يعود بالخير على الطفل وعلى أفراد أسرته مستقبلا.

إضافة إلى أن العنف المتعلق بالأضحية يعتبر نوعا من العنف المقدس الذي يتولد عنه خدمة قضية مهمة مرتبطة بالنسق الديني الإسلامي وانتشاره. وهنا نلمح التوفيقية في الممارسة الطقوسية، فيتم الجمع بين الطفل ووالديه وأقاربه مستقبلا ويتم في الوقت نفسه كسب جندي مسلم مدافع عن الدين الإسلامي والدولة يحمل ثقافة إسلامية تنضح بالمبادئ الإنسانية التي سيمارسها ويعلمها لاحقا.

وإذا ما توجه تحليلنا صوب المرحلة الوسطية لطقوس العبور الخاصة بأطفال نظام الدَّوشِيرمة؛ أي المرحلة الاستهلالية سنلاحظ أنها ترتكز على عملية تتميز بإذلال المنتفعين من الطقس، حيث يبعد الطفل عن أهله ومنزله ويتم عزله عن أعضاء جماعته القرابية، وتظهر ملامح هذا العزل الاجتماعي في تحمل الطفل لكل أنواع الحرمان من الطعام المفضل اليه، ومن ملابسه ومن أهله ومن الحركة، وغيرها. كما أن المدرب سيمارس حتما مثلما هو معروف في الجيوش القديمة وحتى يومنا هذا نوعا من الشتائم والتهديد وسوء المعاملة والعزل والمنع من الخروج والمغادرة، والمراقبة الصارمة.

إن الهدف من ممارسة هذه الطقوس العنيفة هي تزويد الطفل بمفهوم الرجولة وشد الأزر وجعله جنديا قويا يخدم القضية الإسلامية، وفي الوقت نفسه يتم تمرير خطاب للطفل مفاده أن أمره ليس ملك يديه، وان مدربه هو من يتحكم بزمام الأمور هناك، ويترتب عليه الطاعة. لكننا سنلاحظ وجود مفارقة ولّدتها ظروف التجنيد تجعل المدرب في خدمة الطفل تعليميّا، وهذا ما يسمى طقوس القلب التي بموجبها يصبح المدرب في خدمة المتدرب. ولكن وبمجرد انتهاء طقوس العبور يعود كل واحد إلى وضعه الأول ليصبح الطفل المجند جنديا في خدمة الجيش والمدرب سيدا ذو وضعية اجتماعية معروفة. الأمر الذي يبرز تراتبات اجتماعية مبنية ونسبية وهذا يدل على وجود بنية اجتماعية[36].

في المرحلة الوسطية من طقوس العبور يكون الطفل بدون مكانة اجتماعية، لهذا تكون الطقوس الممارسة غامضة وغير مستقرة فيظهر جراءها سلوكيات غير اجتماعية أو ضد مجتمعية والتي ستتمظهر لا حقا أي في المراحل اللاحقة على شكل رفض لهذه التراتبات الاجتماعية، والتي ستؤدي بالضرورة إلى التمرد وهذا ما حدث من قبل الجيش الإنكشاري حينما تمرد على السلطة الحاكمة في مناسبات كثيرة رافضا لتلك التراتبية الاجتماعية وباحثا عن التغيير الاجتماعي.

ومن ناحية أخرى نلمح حضور ممارسات عنيفة أثناء عملية التجنيد الميدانية تنوعت بين العنف الجسدي والعنف الرمزي، فقد عرفت تعسفات كثيرة من قبل عمال التجنيد والحراس، لهذا سعت الدولة العثمانية جاهدة إلى حماية السكان من تعسفهم حيث أصدرت مرسوما عام (1573م) باسم قاضي روميليا حذر فيه بشدة من أن يؤخذ من السكان ما يزيد عن الحاجة من المواد الغذائية في أثناء توصيل المجندين، كما منع المرسوم التوقف في قرية واحدة لفترة تزيد عن يومين أو ثلاثة، ورسم الطريق إلى العاصمة بحيث لا يمر بقرية واحدة اكثر من مرة، وكان عمال التجنيد ينذرون بان طريقهم إلى العاصمة العثمانية يجب أن يكون مستقيما ويمنع عليهم أن يسلكوا طريقا اعوج، كما يمنع مصادرة الأملاك من رعايا السلطان

---

[36] نيكولا جورني، طقوس العبور، مرجع سابق.

لصالح المجندين وابتزاز أموال السكان[37].وكان كل موظف يسئ استخدام مهمته كأن يتلقى رشوة أو غيرها يتعرض للمساءلة والمحاسبة من قبل السلطان العثماني[38].

من ناحية أخرى نجد أن الدولة العثمانية قد اتبعت المعاملات الإنسانية مع رعاياها؛ كسياسة التسامح والعدل والعفو خاصة مع الرعايا غير المسلمين؛ فاذا دخل مسيحي أوروبي في الدين الإسلامي قال عنه زملاؤه انه قد غدا عثمانيا، ولم يقولوا أنه أصبح مسلما، فالدولة العثمانية كانت الرمز الحي المجسد للإسلام. كما تركزت جهودها العسكرية على المبادئ التي إرساها الإسلام بما في ذلك مبدا السماحة في التعامل مع غير المسلمين. وقد جاء على لسان مارتن لوثر:» إن الفقراء المسيحيين الذين يظلمهم الأمراء الجشعون وأصحاب الأراضي يفضلون العيش تحت حكم الأتراك ولا يعيشون في كنف حكام مسيحيين يمارسون أساليب ظالمة في حق الفقراء»[39].

في أواخر القرن السابع عشر تم ترك نظام الدَّوشِيرمة تدريجيا، وفي أوائل القرن الثامن عشر تم تجنيد حوالي ألف للسراي فقط، وفي أواخره لم يعد للدوشيرمة وجود في الحياة العسكرية العثمانية[40].

5) نظام الدَّوشِيرمة من منظور المستشرقين:

يمكننا القول أن نظام الدَّوشِيرمة الخاص بتجنيد الأطفال المسيحيين في الجيش الإنكشاري العثماني قد تعرض للكثير من النقد من قبل المستشرقين، على حين أن أطفال الدوشيرمة كانوا يشكلون قمة جهاز الحكم ويسيطرون على الأتراك

---

37 ايرينا بيتيرسيان، الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، مرجع سابق.

38 فاضل بيات، الدوشيرمة ضريبة دم أم تجنيد إلزامي؟، مرجع سابق.

39 إحسان الفقيه، الدولة العثمانية ودعوى التستر بالإسلام، (2015م)مقال استخرج من الرابط https:// www.turkpress.co/node/13056 بتاريخ 25/05/2018 على الساعة 17.54

40 فاضل بيات، الدوشيرمة ضريبة دم أم تجنيد إلزامي؟، مرجع سابق.

ذاتهم[41]. فقد كانت أسرهم تتمتع بالكثير من الامتيازات، كإعفائهم من ضرائب معينة، وحصول أبنائهم على مراتب عليا في الدولة العثمانية تعود بالنفع عليهم، الأمر الذي جعلهم يسعون إلى تسجيل أبنائهم في هذا النظام طواعية، وهناك من كان يدفع الرشوة للمسؤول عن التجنيد من اجل ذلك. ولم يكن المجند ينسى هويته وأصله مثلما ذهب اليه بعض المستشرقين، وخير مثال على ذلك الصدر الأعظم رئيس الوزراء صوقللي محمد باشا الذي الحق فيما بعد جميع أفراد أسرته بحظيرة الدولة العثمانية وعين أحد أقاربه واليا ونصب غيره بطريكا على صربيا[42].

وفي السياق نفسه يؤكد الباحث محمد شعبان صوان (2015م) على لسان المؤرخ ستانفورد شو في كتاب تاريخ الإمبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة «انه من السهل في زمننا أن ندين نظام الدوشيرمة الذي كان يفرض انتزاع نسبة من الفتيان الأرثودوكس من أسرهم وإلحاقهم بالجيش الإنكشاري العثماني بعد تغيير دينهم إلى الإسلام، ولكن علينا أن نزن هذه الممارسة بموازين القرن السادس عشر وسنجد أنها كانت توفر مجالا مرنا للحراك الاجتماعي يمكن فيه لأصحاب المواهب أن يصعدوا إلى اهم المناصب في الدولة، ولهذا كان هناك آباء من المسيحين والمسلمين يقدمون الرشوة لإرسال أبنائهم ضمن الدَّوشِيرمة انقيادا للإغراءات الشديدة التي يقدمها الصعود الاجتماعي الذي يمكن لصاحبه أن يصل إلى درجة الصدر الأعظم خلف السلطان مباشرة»[43].

وعن ادعاء إكراه الدولة العثمانية الأطفال على الدخول في الإسلام يذكر الباحث محمد فؤاد كويريلي على لسان المستشرق الفرنسي جيبون: « إن سبب إكراه الأطفال على الإسلام وتجنيدهم هو فشل السلطان مراد الأول في إدخال نصارى البلقان في الإسلام عن طريق العتق من الأسر فلجا إلى هذه الطريقة، حتى أن كثيرا من اليونانيين فضلوا الدخول في الإسلام على أن يسلموا أبناءهم للعثمانيين».[44]

---

[41] احمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، (دار الشروق، القاهرة، ط1986،2م).

[42] فاضل بيات، الدوشيرمة ضريبة دم أم تجنيد إلزامي؟، مرجع سابق.

[43] محمد شعبان صوان، أطفال بين ضريبة الدَّوشِيرمة العثمانية وضريبة الثورة الصناعية، استخرج من الرابط بتاريخ 19/05/2018 على الساعة 10.58 https://www.turkey-post.net/

[44] محمد فؤاد كوبريلي، قيام الدولة العثمانية، ترجمة، أحمد سعيد سليمان. (الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1993).

يمكننا القول هنا أن الدولة العثمانية دولة مسلمة تطبق ما تنادي به الشريعة الإسلامية وهي واضحة جدا في مسالة الإكراه في الدين لقوله تعالى « لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي» (سورة البقرة، الآية 256) وفي هذه النقطة يذكر الكاساني الحنفي (1406هـ) «انه اذا لم يكن للطفل والدان أو كانا غير معلومين، فان التبعية في الدين تنتقل إلى تبعية الدار»[45]، والدار هنا هي الدولة العثمانية، واذا انتقل الطفل من دار أخرى إلى دار الإسلام بسبب الحروب كما كان سائدا في ذلك الزمان بين الأمم فان الصبي يتبع الإسلام، أي أن الطفل يصبح مسلما بالتبعية التي انتقلت إلى دار الإسلام. ويقول الباحث احمد جودت (1999م) في السياق نفسه، «لقد اسلم الانكشارية بمحض أرادتهم وحسن إسلامهم وكانوا أثناء القتال يتوقون إلى الشهادة، وذلك لانهم اقتنعوا منذ صغرهم بمبادئ الجهاد الإسلامي، ولم يكرهوا عليه، لقد كانوا يتلقون العدو بصدور وقوة وعزيمة وثقة بالنصر»[46].

وبخصوص ادعاء اعتبار أطفال الدَّوشِيرمة عبيدا للسلطان، أو من الرقيق فقد ذهب إليها اغلب المستشرقين أمثال المستشرق بول كولنز الذي ربط نظام الدَّوشِيرمة بنظام الرق. وهنا يظهر جليا عدم تفرقة المستشرقين بين الجزية الخاصة بالمسلمين والتي كانت تقدم مالا وليس رقيقا وتؤخذ من أموال القادرين فقط؛ فلا تجب على المرأة ولا على الصبي ولا على الفقير، وبين نظام الرقيق الذي كان سائدا في أوروبا آنذاك، رغم أن الفرق واضح جدا ولا يوجد مجال لتشبيه ما لا يشبه أصلا. ولكن هذا لم يمنع الدولة من اللجوء إلى شراء العبيد وتجنيدهم في الجيش وجعلهم أحرارا بسبب حاجتها إلى ذلك كما كان معمولا به في ذلك الوقت ولكن في فترة ما قبل نظام الدَّوشِيرمة، مثلما ذكره سابقا الباحث أكمل الدين أحسن اوغلو. ويؤكده أيضا الباحث محمد شعبان صوان (2015م) ذاكرا انه « لم يكن معنى العبودية على الطراز الأمريكي بل كانوا يملكون امتيازات كثيرة، إذ اعتبروا طبقة حاكمة»[47].

---

[45] أبو بكر الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م).

[46] أحمد جودت، تاريخ جودت باشا، تحقيق عبد اللطيف الحميد، (مؤسسة الرسالة، بيروت ،1999م).

[47] محمد شعبان صوان، أطفال بين ضريبة الدَّوشِيرمة العثمانية وضريبة الثورة الصناعية، مرجع سابق، وأكمل الدين إحسان اوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مرجع سابق.

أما ادعاء تجنيد الأسرى في نظام الدَّوشِيرمة، فهنا يحضرنا ما قاله الباحث فاضل بيات (2007م) إذ أشار إلى أن الدولة العثمانية «لجأت إلى الاستفادة من الأسرى ذوي اللياقة البدنية لاستخدامهم في الجيش، وذلك بتجنيد أسير واحد من كل خمسة أسرى، فتم بذلك تشكيل جيش خاص أطلق عليه اسم «بجنيك اوغلاني»[48]. حيث احتاج السلطان إلى المزيد من الجنود فسنّ قانون «ينجيك قانوني» أي قانون الخمس الذي صدر عام (1363م) (أي بعد تأسيس نظام الدَّوشِيرمة عام 1333م) والذي نص على:» انه يمكن للدولة أن تحصل على خمس أسرى الحرب حسب الشريعة الإسلامية ليلتحقوا بأوجاق الإنكشارية[49] كما ذكرنا سابقا. حيث قال تعالى « واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل.» (سورة الأنفال، الآية 41) والخمس لا يكون بالضرورة أطفالا فقد يكون مالا أو متاعا أو حيوانات أو أسلحة.

وتذهب الباحثة أماني صالح (2004م) بخصوص ادعاء أن جميع أطفال الجيش الجديد الذي أسسته الدولة العثمانية هم من البلاد الأوروبية المفتوحة فتقول: «إن دليل بطلانها أن الأمير علاء الدين أخو السلطان أورخان والذي أشار عليه بفكرة الجيش الجديد توفي عام 1335م، ولم يكن السلطان أورخان في هذا الوقت قد فتح أي مدن بيزنطية داخل الحدود الأوروبية بعد، حيث فتحت غاليبولي وجيمنك عام (1365م). وهذا يعني أن الجيش عندما شكل أول الأمر لم تكن البلاد الأوروبية مفتوحة بعد، ولم يضم اسرى الحرب من الأسر الأوروبية، إذ أن الجيش تأسس أول مرة عام (1333م)»[50].

خاتمة:

لا أحد يمكنه إنكار الدور الكبير الذي لعبه الجيش العثماني في نصرة الإسلام وتوسيعه ونشره. وبالنظر إلى ما جاء في متن الدراسة يمكننا القول إن ظاهرة

---

[48] فاضل بيات، الدوشيرمة ضريبة دم أم تجنيد إلزامي؟، مرجع سابق.

[49] وأكمل الدين إحسان اوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مرجع سابق.

[50] أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، مرجع سابق.

تجنيد الأطفال كانت ظاهرة منتشرة في ذلك الوقت ومورست من قبل العديد من الحضارات، ولا يمكن النظر إليها بعين الباحث العصري الذي يؤمن بحقوق الإنسان والأطفال بشخص خاص، بل وجب علينا وضع الظاهرة في سياقها الحقيقي ومن ثم دراستها. وعلى عكس تلك الحضارات الأخرى التي مارست تجنيد الأطفال في تلك الحقبة نجد أن الدولة العثمانية كانت تعامل المجندين معاملة إنسانية لا نظير لها، تعلمهم الآداب والسلوك والأخلاق الإسلامية دون إكراه.

ولم تكن قضية تجنيد الأطفال في نظام الدَّوشِرمة قضية تعسفية في حق المسيحيين بقدر ما كانت رغبة محاكاتية لما كان يحدث في الدول القوية آنذاك. كما شملت عملية تجنيد الأطفال في الجيش طقوسا تعبر عن شعائر المرور من وضعية إلى وضعية أخرى تحمل بين طياتها رموزا ودلالات خاصة بكل مرحلة والتي تؤدي في آخر المرحلة إلى التأسيس للنسق السلطوي من خلال خلق مراكز اجتماعية للأفراد المجندين في السلم الاجتماعي تعبر عن الاعتبار الوظيفي الذي يخلق تراتبية اجتماعية، والتي سمحت لاحقا بظهور تمرد على السلطة الحاكمة من قبل تلك الفئة.

إن المتمعن في التاريخ العثماني بموضوعية يجد أن كل ما قيل من قبل المستشرقين حول نظام الدَّوشِرمة مجرد افتراءات، وان الحقيقة عكس ذلك تماما، إذ كانت هناك شروط صارمة عند التحاق الأطفال المسيحيين بهذا النظام ومن ثم بالجيش الإنكشاري العثماني. فقد كان الالتحاق أحيانا بطلب من أهاليهم من اجل أن يعتلوا اعلى المناصب في الدولة كمنصب الصدر الأعظم أو الوزير، وكان التجنيد بشروط تأخذ بعين الاعتبار الأسر ولا تحرمهم أولادهم. فلقد تناول بعض المستشرقين تاريخ الدولة العثمانية بكثير من الحقد والتشويه للحقائق، بسبب مساهمتها في نشر الدين الإسلامي وتوسع رقعة الفتوحات الإسلامية، الأمر الذي جعلهم يبحثون عن أي ثغرة للإساءة إليها سواء كان الأمر حقيقة أو مغالطة تاريخية، فمنهجهم اللاعلمي خوّل لهم الحرية المطلقة في دراسة تراث الأمة الإسلامية دراسة ذات أهداف غير علمية تخدم النسق السلطوي السياسي أكثر من النسق العلمي. وهكذا عثروا على قضية تجنيد الأطفال المسيحيين في الجيش العثماني رغم أننا أشرنا سابقا انه كان أمرا مألوفا في تلك الحقبة،

وقاموا بدراستها من وجهة نظر حديثة وأسقطوا عليها ما ينادون به من حقوق للطفل رغم أن واقعهم الآني يبين غير ذلك تماما. ولكن هذا لا يمنعنا من ذكر بضعية المستشرقين الذين تعاملوا بإنصاف علمي وحيادي عند التعاطي مع هذه القضية حيث يؤكد المستشرق الألماني بروكلمان (1993م) أن الدولة العثمانية التزمت بالمبادئ الإنسانية لأبعد الحدود[51]، وقد شهد شاهد من أهلهم.

[51] كارول بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، (دار العلم للملايين، بيروت. ،1993م).

دور العمانيين في مقاومة الاستعمار وتعزيز الحكم الإسلامي (جزر القمر أنموذجًا)

د. حامد كرهيلا

المقدمة:

تقع جزر القمر، وهي عبارة عن أرخبيل مكون من أربع جزر، في جنوب غربي المحيط الهندي، في الجانب الشمالي لقناة موزمبيق بين جزيرة مدغشقر والساحل الشرقي للقارة الأفريقية.

وقد لعب، في الماضي، هذا الأرخبيل العربي المسلم، بحكم موقعه الجغرافي المتميز، دورًا محوريًّا في ازدهار التجارة، وانتشار الإسلام والثقافة العربية في المنطقة. إذ كانت بمثابة جسر يربط الساحل الإفريقي وجزيرة مدغشقر. الأمر الذي جعله سوقًا كبيرا للتبادلات التجارية، وموطنًا للتجار العرب والهجرات العربية، وخاصة من عمان.

وعلى هذا الأساس نجد أن علاقات سلطنة عمان بهذه الشقيقة الصغرى، جزر القمر، موغلة في القدم، ضاربة الجذور في التاريخ. وقد طبعت المؤثرات العربية العمانية الحياة القُمرية- سياسيا واجتماعيا وحضاريا وثقافيا-، حيث عرف الأرخبيل القُمري قيام السلطنات العربية الإسلامية التي كانت العربية هي لغتها الرسمية، والشريعة الإسلامية الغراء هي نظام حكمها وقضائها إلى أن رزحت البلاد تحت ربقة الاستعمار الفرنسي منذ العام 1841م.

---

* باحث في التاريخ العربي في شرق أفريقيا وجزر القمر

المبحث الأول: دور العمانيين في دحر الاحتلال البرتغالي في الأرخبيل:

لقد توافدت بعض الهجرات العربية من عمان وحضرموت واليمن إلى الأرخبيل قبل ظهور الإسلام وبعده، لظروف مختلفة، وفي أزمنة متباينة. فاستوطن هؤلاء المهاجرون، واستقر معهم الإسلام هناك، واندمجوا مع السكان الآخرين، وصبغوا تلك الجزر بالطابع العربي الإسلامي، وأقاموا فيها الكيانات السياسية والإدارية المتمثلة في السلطنات التي كانت العربية هي لغتها الرسمية، والشريعة الإسلامية السمحة هي نظام حكمها.

وقد تمتع أولئك العرب العمانيون والحضارمة بنفوذ قوي، وأصبحوا السلاطين، غير أن الصراعات الداخلية بين الحكام في ظل التنافس الدولي المحموم على الأرخبيل، أضعف شوكتهم، وبالتالي احتّله البرتغالي عام (908هـ/1502م)، فتكتل سلاطين الجزر، وزنجبار، والعرب العمانيون، والشيرازيون الذين كانوا في كلوة، وتحالفوا جميعا لطرد البرتغاليين من شرق أفريقيا[1].

وهذا ما أدى إلى إلحاق الهزيمة المنكرة لهذا الاحتلال البرتغالي، ودحره، وخروجه، وعدم استمراره طويلا في هذا الأرخبيل القمري. ولا شك أن ذلك ساهم-إيجابيا- في توحيد الصف، وتعزيز الحكم الإسلامي.

أما ما أشارت إليه بعض الدراسات أن وجود البرتغاليين في أرخبيل جزر القمر كان مجرد توقف مروري، فلم يجدوا فيها أية قوة مقاومة، بسبب افتراق الكلمة، وضعف أهلها، وقلة عددهم، وكثرة السلطنات بها، مما جعلهم يمرون عليها وكأنهم عابرو سبيل، فلا يسانده الحقيقة والواقع، إذ أن المقاومة ضدهم، هي التي أرغمتهم على حزم الأمتعة والرحيل.

وكأن موقف القمريين من هؤلاء البرتغاليين، ونظرتهم إليهم، على أنهم أوروبيون،

[1] Ibuni Saleh. A Short History of Comorian in Zanzibar, Dar Essalaam: printed by Tanganyika Standard, (1936), p. 36

غير مسلمين، جاؤوا ليبتزوا بلادهم، يغذي المقاومة، ويرفع من معنويات المقاومين، لذا كان رد فعلهم ضاريًا؛ وموقفهم موجعاً، بالنسبة للبرتغاليين[2].

ولعل ما يعزز هذا ما قيل بوجود جماعات من البرتغاليين بين عامي (1500-1505م) على الساحل الشرقي لجزيرة القمر الكبرى، لأن الاحتمال الأقوى أن يكون أولئك من ضحايا المقاومة، ولا تزال مقابرهم موجودة في بلدة «باندامجي» بجزيرة القمر الكبرى. أما الاحتمال القائل بكون أولئك ضحايا لأحدى العواصف، مما اضطرهم للجوء إلى الجزيرة، فلا يتسق – في تقديري- مع الحقيقة والواقع.

وفي هذا الصدد تذكر بعض المصادر أن الإمام سيف بن سلطان اليعربي (1681-1711م) أقام تحالفًا مع سلطان جزر القمر أحمد صالح، وذلك بعد تحرير مسقط من احتلال البرتغال وطردهم عام (1651م). وقد رحب السلطان القمري بهذا التحالف، ورد بالإيجاب في رسالة خطية، كانت معروضة، عام (1936م)، في متحف زنجبار[3، 4].

والجدير بالذكر أن جزر القمر ظهرت، لأول مرة، على خارطة العالم عام (1503م)، بتسجيل من البرتغاليين[5].

المبحث الثاني: جهود السيد سعيد بن سلطان في مقاومة المطامع الاستعمارية الفرنسية وتثبت الحكم الإسلامي في جزر القمر:

---

[2] زين العابدين محمد كمال عبد الحميد، جزر القمر منذ بداية القرن السادس عشر الميلاد وحتى فرض الحماية الفرنسية (1504-1887)، ص69. وانظر أيضاً: السيد علي فلفيل، التطور التاريخي لجز ر القمر، بحث في: جزر القمر دراسة مسحية شاملة. القاهرة: (معهد البحوث والدراسات العربية، 2002م)، ص51.

[3] يبدو أنه هو أحمد بن صالح بن عمر بن صالح آل الشيخ أبي بكر بن سالم(ت:1782)، وهو آخر سلاطين مدينة «دموني» بجزيرة هنزوان(أنجوان)، لكونه عاصر الإمام سيف بن سلطان اليعربي، حيث لم نجد من سلاطين الجزر اسما مطابقا غيره، ولوجود مراسلات أخرى موجهة من قبله عام 1750م إلى إمام كل المسلمين أحمد بن سعيد البوسعيدي.

[4] Ibid.

[5] انظر: إلهام ذهني، سياسة فرنسا التوسعية في شرق أفريقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. (القاهرة: 1987)، ص.78.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مقاومة السيد سعيد بن سلطان اتفاقية تنازل مايوت لفرنسا عام 1841م:

تشير المصادر إلى أن الفرنسيين، عند ما احتلوا جزيرة «نوس بيه» الواقعة شمال مدغشقر، عام(1841م)، وجزيرة «مايوت» القمرية عام (1843م)، وجدوا أصحاب السفن العمانية، يستقرون في الأرخبيل، ويملكون عددًا من مزارع قصب السكر والفانيليا والبن، وينقلون بضائعهم على متن سفنهم لحسابهم الخاص٦.

وهذا مما يدل دلالة واضحة على الوجود العماني المبكر في الأرخبيل القمري عامة، وفي جزيرة مايوت بصفة خاصة، التي حكمتها بعض الأسرة العربية العمانية لمدة زمنية أكثر من قرنين. فالنباهنة سادوا فيها، وحكموها من عام(1595م) وحتى(1790م)، بينما آل الحكم فيها- بعد ذلك -إلى أحد المناذرة، وهو صالح بن محمد بن بشير المنذري٧، الذى تولى الحكم من عام(1790م) إلى (1807م).

لذا تألم سلطان زنجبار، السيد سعيد بن سلطان(1806-1864م)، الذي كان حامي المسلمين ونافحا عن العروبة والإسلام في المنطقة، لما وصل إلى علمه، في يونيو (1841م)، وبواسطة بعض التجار القمرين من جزيرة هنزوان القادمين إلى زنجبار، أن «أندريان تسولي»، حاكم جزيرة مايوت المغتصب، وهو- في الأصل- مدغشقري هرب من بلاده، قد قام في 25أبريل (1841م)، بإبرام اتفاقية مع الفرنسيين، تنازل لهم بموجبها عن الجزيرة مقابل مبلغ مالي قدره خمسة آلاف فرنك، وكفالة استقدام وتعليم اثنين من أولاده في المستعمرة الفرنسية «بوربون»(جزيرة رينيون حاليا).

وتحرك السيد سعيد، إثر تلقيه هذا الخبر، لمقاومة الاتفاقية المذكورة لأجل إسقاطها، فاستدعى القنصل الإنجليزي في زنجبار» أتكنز هامرتون»، الذي

---

[6] سلطان بن محمد القاسمي، الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية. (دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، 1993)، ص.270.

[7] سعيد بن علي المغيري، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار. (مسقط: وزارة التراث والثقافة، 2001)، ص. 173.

طلب إليه سرعة إبلاغ حكومة بلاده بهذا التدخل الفرنسي، واستيضاح موقفها من مساعي فرنسا الرامية إلى تفكيك إمبراطوريته بشكل تدريجي على مرأى ومسمع الإنجليز[8].

وعلى هذا الأساس، وجهت لندن تعليماتها إلى آمر أسطولها في الكاب العميد البحري «كنغ» لطلب موافاتها بمعلومات تفصيلية عن السياسة الفرنسية في جزر القمر، والتأكد من صحة خبر تنازل «أندريان تسولي» عن مايوت للفرنسيين، وأبلغت، في الوقت ذاته، الخارجية الفرنسية بأن حكومة صاحب الجلالة معنية بوحدة دول إمام مسقط[9]. بيد أن هذا الموقف لحكومة بريطانيا لم يحل دون وقوع مايوت تحت الهيمنة الفرنسية.

وعندما لاحظ السيد سعيد استمرار المطامع التوسعية الفرنسية الهادفة إلى بسط السيطرة الكاملة على كل الأرخبيل، قام في (7 رمضان 1263هـ الموافق 19أغسطس1847م)، ببعث رسالة خطية إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية «لورد بالمرستون، يفضح فيها الدسائس الفرنسية في جزيرتي القمر الكبرى، وموهيلي. وكان مما ورد في تلك الرسالة: «الآن، تواصل الأمة الفرنسية باستمرار في التدخل في رعيتي وممتلكاتي...فقد أخذوا مؤخرًا «نوس بيه» دون أي حق ولا أيِّ مبرر. وزار القبطان «جيان» منذ وقت قريب عدة أجزاء من دولي، وظل هناك وقتًا طويلا لمحاولة خلق الاضطرابات، غير أنه لم يحدث –بعد– شيء من ذلك. وهاهم الآن يسعون للعبث بسكان جزيرتي أنجزيجا (القمر الكبرى) وموهيلي. والمعلوم جدًّا لدى كل الناس أن سكان هذه الجزر هم رعايا زنجبار. ويبدو الآن أنه من الجيد بالنسبة لي إبلاغ السيد «جيزوت»، وزير الخارجية الفرنسي، بسلوك حكومته»[10].

---

[8] حامد كرهيلا، العلاقات التاريخية بين الدولة البوسعيدية وجزر القمر(1806-1964م)، (موسكو: بيبلوس كونسالتينغ للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص.34. وانظر أيضا:
Jean Martin, Comores: quatre ils entre pirates et planteurs, - Razzias malgaches et rivalités internationales (fin XVIIIe-1875), (1983), Paris : l'Harmattan, T.1, p.159.

[9] انظر: حامد كرهيلا، العلاقات التاريخية. (مرجع سابق)، ص34.

[10] Jean Martin, op. cit., vol.1, p.466. P.R.O., F.O.,54/11. Seid Said to Lord Palmerston,7 Ramadan 1263 (19 aout 1847)

وفي ملاحظة سرية مذيلة في نهاية الرسالة أعرب السيد سعيد فيها عن قلقه البالغ حيال المحادثات، التي كانت السلطات الفرنسية في مايوت قد أجرتها مع الشيخ مختار بن أبي بكر، سلطان جزيرة موهيلي الأسبق[11]، بشأن شراء حقوقه على الجزيرة. ويتجلى هذا القلق في قوله: «وفي الوقت الحاضر، يداهن أولئك الفرنسيون رجلا عجوزًا يدعى الشيخ مختار، الذي يعيش في جزيرة هنزوان(أنجوان)، ولكنه هو من أصل موهيلي، مع أنه لا يملك في الحقيقة شيئًا يخوله ببيع موهيلي. فهم يتصرفون بخدعة على الطريقة نفسها التي اتبعوها في مايوت»[12].

وعلاوة على ما سبق، أكد السيد سعيد أن حكام موهيلي وجزيرة القمر الكبرى كانوا قد أعلنوا بمحض إرادتهم عن تبعيتهم لسيادته منذ أكثر من عشرين سنة، من استعادة ممباسا إلى سيادته عام)1827م)[13].

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن السيد سعيد كان قد أرسل السفير على بن ناصر الهنائي، مبعوثا شخصيا، إلى لندن لإبلاغ «لورد أبيردين»، عن مخاوفه الناشئة عن سياسة فرنسا التوسعية في دول المحيط الهندي[14].

وواضح جدًّا- مما سبق- أن الجهود التي قام بها السيد سعيد لمقاومة الاحتلال الفرنسي لجزيرة مايوت ومساعيه الحثيثة والدؤوبة للحيلولة دون توسع المطامع والهيمنة الفرنسية في الأرخبيل القمري، كانت تهدف إلى تثبيت الحكم الإسلامي فيه، وتعزيز الوجود العربي، والانتماء الثقافي والحضاري.

---

[11] ينتمي إلى العائلة العربية التي تنتمي إلى محمد بن علي صاحب مرباط، والتي كانت تحكم جزيرة موهيلي من بداية القرن السادس عشر الميلادي، وحكم الشيخ مختار الجزيرة إلى عام 1828م. ثم اغتصبت الحكم منها عنوة العائلة الملغاشية بزعامة رومانيتكا الذي سمي بالسلطان عبد الرحمن بعد إسلامه وتولّيه الحكم عام 1832م، أقسم الولاء والتبعية لسلطان عُمان وزنجبار، السيد سعيد، ورفع العلم الأحمر البوسعيدي على قصره للدلالة على هذه التبعية، وعزَّز علاقاته مع الدولة البوسعيدية.

[12] Jean Martin, op. cit., vol.1, p. 466.

[13] Ibid.

[14] Ibid.P.453.

المطلب الثاني: دور السيد سعيد في ترحيل المربية الفرنسية مدام «درواة»:

قررت فرنسا لأجل مواجهة نفوذ السيد سعيد في جزيرة موهيلي، وإفشال تحركات الموالين له فيها، تمهيدا لفرض الحماية والهيمنة عليها، إيجاد موطئ قدم في الجزيرة، ومن ثم رأت وضع جومبيه فاطمة[15]، سلطانة الجزيرة، وأختها غير الشقيقة سلمى، في حضانة مربية فرنسية تسمى «درواة».

وقد باشرت هذه المربية الخاصة، في 25 ديسمبر (1847م)، مهمتها المزدوجة التي تتلخص في تربية الأختين غير الشقيقتين، على السلوك الأوروبي، وتعليمهما اللغة الفرنسية، والديانة النصرانية، ورفع تقارير عن سياسة حكومة سلطنة زنجبار بجزيرة موهيلي، وتتبع نشاطات وتحركات الوجهاء الموالين للسيد سعيد، و العمل على الحيلولة دون التأثير العربي الإسلامي في هذه السلطانة اليافعة[16].

ولم يكن وصول هذه المربية الفرنسية إلى موهيلي، ومباشرة مهمتها داخل قصر الحكم محل ترحيب سكان الجزيرة، ناهيك عن كبار وجهائها، ووزرائها الموالين للسيد سعيد، والذين كانوا يشكلون خط الدفاع عن المصالح العربية والإسلامية في الجزيرة.

ويأتي في مقدمة هؤلاء المعارضين للمطامع الفرنسية في الجزيرة، الرجل القوي» تسيفاندين»(ت:1863)[17]،الذي سرعان ما أظهر مقاومته لهذه المربية، انتصارًا

---

[15] كلمة جومبيه تعني «قصر الملك»، ويطلق لقبا شرفيا على أولاد السلاطين، الذين ولدوا في القصور الملكية في فترة حكم أباءهم للدلالة على أنهم أمراء أو أميرات. فجومبيه فاطمة تعني سمو الأميرة فاطمة. وولدت عام1836م بـ»والا» بجزيرة موهيلي من أبوين مدغشقرين، وأبوها كان يسمى «رومانيتكا» ،وأسلم، وتسمى بـ: عبد الرحمن، وأصبح سلطانا على جزيرة موهيلي، وأعلن تبعيته للسيد سعيد، وكان له بنتان :سودي ، و هي فاطمة، وسلمى، فأوصى قبل وفاته بأن تخلفه على الحكم فاطمة التي لم يتجاوز عمرها- يوم وفاته- خمس سنوات. فأرسلت فرنسا مربية لتربيتها هي وأختها، وتزوج فاطمة سعيد بن محمد البوسعيد، وأنجبت منه ثلاثة أبناء، بينما تزوج سلمى ابنه من زوجة عربية، سيف بن سعيد

[16] حامد كرهيلا، صراع الحب والسلطة- السلطانة جومبيه فاطمة والتنافس العماني الفرنسي على موهيلي، (دمشق: دار الفرقد، 2012)،ص.78-73.

[17] تسيفاندين: تعني في اللغة الملغاشية « الذي لا يموت» ويقال إن هذا الرجل ملغاشي الأصل من قبيلة «ساكالافا» وقيل «هوفا» ومن أسرة وضيعة، ويذكر أيضا أنه عبد استقدم من الساحل الإفريقي، وأسلم

للإسلام والمصالح العربية. وعلى هذا الأساس أخذ «تسيفاندين» يؤلب الرأي العام ضد المربية كاشفا عن ممارساتها وتأثيراتها السلبية على السلطانة، وتدخلاتها في شؤون الحكم. كما أبلغ حلفاءه في زنجبار طالبا إياهم بضرورة اتخاذ ما يلزم بشأن وجود هذه المرأة في موهيلي، وما تنطوي عليه مهمتها المشبوهة.

ومن جانبه، أراد السيد سعيد، بعد تلقي الخبر، أن يرد على الخطوة الفرنسية، فأبلغ «تسيفاندين» في يناير (1848م)، عن نيته في إرسال موظف عربي إلى الجزيرة في أقرب الآجال، ليقوم بإدارة الحكومة لغاية بلوغ جومبيه فاطمة. ويذكر أن هذا الموقف، من السيد سعيد، قد أثار حالة من الإرباك والاضطراب في الأوساط الحكومية الفرنسية التي لم تزل تشعر بالقلق إزاء النفوذ العربي العماني المتنامي في المحيط الهندي[18].

ونلحظ هذا القلق فيما صرح به وزير الخارجية الفرنسي، ورئيس الحكومة «فرانسوا جيزوت»، في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 14 فبراير (1848م):« نحن لم نعترف إطلاقا بشرعية ادعاءات زنجبار بسيادتها على موهيلي»[19].وفي هذه الأثناء اشتد الخلاف بين وجهاء الجزيرة الموالين لزنجبار، وهذه المربية الفرنسية التي أخذ دورها يتعاظم، بل يتفاقم. فقدّم «تسيفاندين» استقالته، وغادر الجزيرة إلى زنجبار في مسعاه لحشد الدعم الضروري، وإقناع سلطان زنجبار بضرورة التحرك لإنهاء لوضع القائم في موهيلي.

واستطاع أن يصبح في جزيرة موهيلي رجل ثقة للسلطان عبد الرحمن، والد جومبيه فاطمة، والذي عينه في مناصب مهمة تحت حكمه، وأنه لعب دوراً مهماً عام 1835م في مفاوضات مع السلطان سعيد، سلطان عُمان وزنجبار، وبعد وفاة السلطان عبد الرحمن أصبح سيد الجزيرة الأول، والوصي الفعلي على السلطانة الصغيرة، وقد تعززت سلطته بزواجه بوالدة جومبيه فاطمة، وكان «تسيفاندين» الذي كان السلطان عبد الرحمن قد خلع عليه لقب «الجنرال» يعتبر الممثل الأبرز بجزيرة موهيلي، لمصالح السيد سعيد، وقد لقى هو وأنصاره في سبيل ذلك غير قليل من المصاعب والاعتقالات والنفي والسجن والتشهير من الأسطول البحري الفرنسي، والسطات الفرنسية في مايوت، التي كانت تعتبره العدو الأول للمطامع الفرنسية في الجزيرة. وبالتالي أضحى في نظر الفرنسيين هدفا للتشهير والقضاء عليه. راجع: المرجع نفسه، ص:49-50

[18] Jean Martin, op. cit., vol.1, p. 522, note 31.

[19] Ibid.

وبغياب هذا الوجيه القوي عن المشهد السياسي بالجزيرة، ولجوؤه إلى زنجبار، تمكنت هذه المربية من تعزيز نفوذها وتأثيراتها- أكثر من أي وقت مضى- مما جعل القنصل الفرنسي بزنجبار يكتب إلى حكومته، في 27 مارس (1848م)، قائلا: «كتب القنصل البريطاني: إن «مدام درواة»، وهي كرويول من بوربون (جزيرة رينيون حاليا) تمارس لدى سودي(فاطمة) صلاحيات تماثل صلاحيات وزير مقيم»[20].

وفي هذا السياق، قرر الوجهاء بعد تلقي «تسيفاندين» التوجيهات بزنجبار وعودته إلى موهيلي، القيام بضغوط شعبية وسياسية على السلطانة فاطمة، لأجل حملها على ترحيل هذه المربية، التي غادرت -بالفعل-الجزيرة، في 7 أكتوبر(1851م).

وحول هذه المربية الفرنسية وملابسات ترحيلها قال «ألفريد جيفري،»(Alfred Gevrey)، الذي عمل قاضيًا في مايوت بين عامي(1866م- 1868م): «أقتبس من المدونات الممتازة التي كتبها السيد «كاف»، ونشرها في المجلة البحرية الصادرة عام (1867م)، عن السنوات الأولى من حكم جومبيه فاطمة. فبينما كانت والدتها تدير باسمها شؤون البلاد نظرا لصغر سنها، كانت المربية «درواة».. مكلفة بتربية ابنتي «رومانتيكا»(عبد الرحمن). وتحت إدارتها نشأت البنتان على الطريقة الأوروبية، وتعلمتا كتابة الفرنسية جيدا والتحدث بها بطلاقة. وكانت أمور هذه المربية في موهيلي تسير على خير ما يرام حينما ماتت والدة جومبيه فاطمة. كما كانت تتمتع بنفوذ واسع لدى السلطانة، وأخذت تجري اتصالات مع سلطات بلادها، ولم يعجب ذلك العرب الذين جعلهم دينهم وتقاليدهم لا يتعاطفون مع هذه المعلمة، التي كانت في الوقت نفسه تستخدم الوسائل الممكنة حتى جعلت تلميذتيها على التواصل معنا.

وأخذ الآمر الأعلى في مايوت يعاملهما كمحميِّتين.. واحتفظت جومبيه فاطمة بعد تتويجها بكل الأفكار التي تلقتها من معلمتها، وأخذت تستشيرها في كل

---

[20] توجد الرسالة في أرشيف وزارة الخارجية بباريس:A. E., Mém. et Doc., série Afrique, vol. 69. p. 280.

القضايا الصعبة. مما أثار غيرة الوجهاء العرب، وجعل عداوتهم لها تزداد. ولأجل إيجاد مبرر يحق لهم بموجبه الطلب من السلطانة ترحيل معلمتها نشروا إشاعة كبيرة بأن السيدة «درواة» تُرتب للتنازل عن الجزيرة لفرنسا... وبعد مغادرة هذه المربية خلا الجو للعرب الذين اصبحوا يتمتعون بنفوذ كبير ويحكمون بأمر السلطانة، وزوَّجوها بسعيد بن محمد-عم سلطان زنجبار-،وتبنت منذ ذلك الوقت الأعراف والعادات العربية ولبس النقاب...»[21].

المطلب الثالث: معارضة سلطنة زنجبار لفرض الحماية الفرنسية على موهيلي دفاعًا عن الحكم الإسلامي:

لقد رأينا-آنفا- أن المربية الفرنسية كانت، قبل حزم حقائبها وترحيلها إلى مايوت، قد أصبحت لدى السلطانة فاطمة أقرب مستشاريها، واستطاعت إقامة قنوات اتصال بين تلميذتها وسلطات بلادها في مايوت. الأمر الذي أفضى إلى إجراء مفاوضات بين الجانبين، لأجل إعلان الحماية الفرنسية على الجزيرة في عام (1849م).

وعلى الرغم من قبول السلطانة فاطمة على هذا العرض الفرنسي لأجل تأمين مركزها في الجزيرة إلا أن معارضة سلطان زنجبار، وكذلك مقاومة الوجهاء العرب الموالين له بالجزيرة، حالت دون تحقيق هذا المشروع الاستعماري و تنفيذه، في ذلك الوقت، لكون هؤلاء الوجهاء أعلنوا عن عدم رضاهم عن هذه الخطوة الفرنسية، ومن ثم نجحوا في حمل سلطانتهم على التراجع عن موافقتها المبدئية، وإقناعها بتغيير موقفها نحو الحماية الفرنسية، وشكلوا لديها قناعة تامة بأن الأوروبيين لا يفكرون إلا في سلب البلاد واغتصابها من أيدي أصحابها[22].

وبعد إحباط وإفشال هذه المكيدة الفرنسية قررت السلطات الفرنسية في مايوت، بناء على معلومات وطلب بعض مخبريها في موهيلي، إرسال باخرة إلى الجزيرة لنقل كبير الوجهاء «تسيفاندين»، الذي يقود لحساب السيد سعيد والوجود العربي

---

[21] Alfred Gevrey, op. cit., pp. 122-123.

[22] زين العابدين محمد كمال عبد الحميد. جزر القمر... (مرجع سابق)، ص178.

العماني، التيار المقاوم للنفوذ الفرنسي، ونفيه إلى خارج الجزيرة، واحتجازه في أرض فرنسية.

وعلى هذا الأساس، وصلت إلى الجزيرة سفينة فرنسية تسمى: «أرتيميس» بقيادة آمر المحطة البحرية الفرنسية بالوكالة، المدعو «روفروي دي سانت-سيمون»، وتم إنزال مجموعة من الجنود، لأجل البحث عن «تيسفاندين» واعتقاله لموقفه الرافض المعلن، والمقاوم للمصالح الفرنسية. بيد أن آمر المحطة بالوكالة تبين له أن تنفيذ خطة اعتقال هذا الوزير سيلقى غير قليل من صعوبات، لما يحظى به من تأييد شعبي قوي، ونفوذ بارز.

كما بادر «تسيڤاندين» – من جانبه- محاولاً تفويت الفرصة وإنقاذ نفسه من هذا المصير المجهول الماثل أمامه، إلى تليين موقفه أو بالأحرى «تلوينه»، حيث أخذ يحتج لهؤلاء الجنود بصداقته الطيبة مع فرنسا، مؤكدًا لهم أنه معارض – إلى أبعد حد- لفكرة السيد سعيد في إرسال عامل له إلى الجزيرة، لإدارة الحكومة، وأنه أيضا لا يرحب بمشروع إرسال جومبية فاطمة إلى زنجبار، لمواصلة تربيتها، وزواج السيد بها هناك، كما كان السيد قد طلب منه ذلك[23].

وفسر البعض أسباب عدول «تسيڤاندين» عن موقفه، بهذا الشكل اللافت، والذي يمكن أن يكون هو مجرد تكتيك سياسي لإنقاذ النفس، بالقول: «عند العرب، ليس هناك ما يمكن تحييد الكراهية الناجمة عن معتقداتهم الدينية... والحالة هذه، و«تسيڤاندين» مسلم، فإن الكراهية هذه تسيطر عليه تمامًا، وإن كانت، في كثير من الأحيان، تبدو مخفية ببراعة فائقة، فتدفعه المصلحة أو الخوف للتظاهر بتبنِّي وجهات نظر متفقة مع تأثيرنا»[24].

وهكذا استطاع «تسيفاندين»، بذكائه ودهائه السياسي، أن ينجو بنفسه-هذه المرة- من مخالب هذه المؤامرة المحبوكة ضده، مما أربك وأفشل الخطة الفرنسية، التي كانت تهدف -في الأساس- إلى إضعاف الوجود العربي والإسلامي، في

[23] Jean Martin, op. cit., vol. 1, p. 271.

[24] Ibid, p. 523, note 35.

الجزيرة، والذي يمثله، ويدافع عنه، الوزير «تسيفاندين».

المبحث الثالث: دور السيد ماجد بن سعيد في محاولة إسقاط اتفاقية لامبير بجزيرة موهيلي عام (1867م):

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: التدخل العسكري الفرنسي عام 1861م لنفي الوزراءالمقاومين الموالين لسلطان زنجبار:

في إطار المساعي الرامية إلى نشر النصرانية في جزيرة موهيلي، تمهيدا لفرض الهيمنة الفرنسية عليه، قدم إلى هذه الجزيرة كل من الأب «فيناز» و» ماريوس أرنود»، اللذين وصلا في ديسمبر عام (1860م)، وقد رحبت السلطانة جومبيه فاطمة بهما، وأحسنت استقبالهما، وأبدت اهتمامًا كبيرا بمشاريعهما المعلنة: تأسيس مشروع زراعي، وإقامة مصنع سكر. كما أطلعاها على رغبة مزارع فرنسي آخر يسمى «جوزيف لامبير» في القدوم إلى الجزيرة لغرض الاستثمار فيها في مجال الزراعة. فأعربت السلطانة، من جانبها، عن موافقتها وترحيبها بقدومه[25].

وخلال وجود هذين الفرنسيين في الجزيرة كانا يقيمان في قصر السلطانة انتظارا لبناء سكنهما الخاص. ولكن بدأ يظهر منهما بعض التصرفات الاستفزازية إزاء حكومة الجزيرة، مما جعل الوزيرين «تسيفاندين» وعبد الله مسيلم، من الموالين لسلطان زنجبار في الجزيرة، يوجهان مذكرة احتجاج إلى الفرنسيين تضمنت التنبيه على أنهما قدما إلى جزيرته، لغرض إقامة مصنع سكر، لا لجعل القصر السلطاني سكنا لهما٢٦.

هذه الرسالة الواضحة لم تعجب الفرنسيين، بل نظرا إليها على أنها إهانة لهما، ومن ثم كتب الأب «فيناز»، في 21أبريل(1861م)، إلى الآمر الأعلى في مايوت «جبري»، من غير إعطاء تفاصيل أخرى، قائلا: «إن تنكيدهما يتزايد». ويذكر

---

[25] Jean Martin, op. cit., vol. 1, p. 281.

[26] Ibid, p. 283.

أنه تم إيصال هذه الرسالة إلى مايوت مشفوعة برسالة أخرى موقعة من قبل السلطانة نفسها، صرحت فيها بأنها أصبحت «سجينة لوزرائها الثلاثة»، وتعني هنا تسيفاندين، وعبد الله مسيلم، وعلي معلم، المعارضين المشهورين للمطامع الفرنسية في موهيلي، وطالبت بإنقاذها وتخليصها ممن سمتهم بـ« مضطهديها»٢٧.

ومن هنا وجه «جبري» تعميمًا، في 19 مارس(1861م)، إلى جميع آمري سفن الأسطول البحري الفرنسي، الذين يتوقفون في «فومبوني» عاصمة الجزيرة جاء فيه: «لاحظوا جيدا، أرجوكم، أن الأمر يتعلق هنا بامرأة فقيرة، ملغاشية في الحقيقة، ولكن في الأخير هي امرأة ترزح تحت اضطهاد غاشم لحفنة من البؤساء الذين هم مستعدون لأي شيء ...فهذه إذن مسألة إنسانية أكثر منها سياسية ...»٢٨.

ثم قرر الآمر» جبري» في النهاية استخدام القوة العسكرية في موهيلي لأجل نفي هؤلاء الوزراء الثلاثة من الجزيرة، وتم القبض عليهم، وإبعادهم إلى مايوت، حيث توفي بها «تسيفاندين» عام (1863م)، بينما عفا عن زميليه السلطان محمد بن سعيد بن محمد بن ناصر البوسعيدي، النجل الأكبر لجومبيه فاطمة، وسمح لهما بمغادرة مايوت عام(1868م) إلى جزيرة القمر الكبرى٢٩.

وتم، بهذا التدخل العسكري من البحرية الفرنسية، التخلص من هؤلاء الوزراء المقاومين المحسوبين على سلطان زنجبار، والذين كانوا يشكلون معارضة قوية للمصالح الفرنسية مقابل المصالح العربية والإسلامية في جزيرتهم، الأمر الذي فتح الباب واسعا أمام المطامع الفرنسية. حيث وجد المزارع الفرنسي لامبير الفرصة مواتية لانتزاع اتفاقيته المشؤومة، مع السلطانة فاطمة، والتي مهدت للنفوذ الفرنسي في الجزيرة، ولفرض الهيمنة والحماية عليها.

---

[27] A.N.D.A.O.M., Registre Madagascar 7 B 4, Lettre no. 58, Commandant Supérieur de Mayotte (Gabrié) à Direction des Colonies 23 mai 1861

[28] A.N.D.A.O.M., Registre Madagascar 7 B 4,p.225, Lettre no. 58, Commandant Supérieur de Mayotte (Gabrié) à Ministère de la marine et des Colonies le 23 mai 1861.

[29] Jean Martin, op. cit., vol. 1, pp. 284, 534.

المطلب الثاني: التوقيع على اتفاقية منح الامتياز:

وصل المزارع الفرنسي إلى موهيلي، في 2يوليو (1861م)، عشية عملية التدخل العسكري الفرنسي لنفي الوزراء الثلاثة المعارضين للمشاريع الفرنسية في الجزيرة، والمعروفين بولائهم لسلطان زنجبار. واستغل هذا الفرنسي ضعف السلطانة فاطمة العاطفي، وفقرها وقلة يدها، لكونها تورطت معه في بعض الديون المالية، للتوقيع معها، في 14 فبراير(1865م)، على اتفاقية امتياز تتنازل السلطانة له بموجب تلك الاتفاقية عن جميع الأراضي الزراعية غير المستغلة في الجزيرة، لمدة ستين (60) سنة، مما مهد الطريق، وقرب المسافة لتكريس نفوذ وهيمنة بلاده على الجزيرة[30].

وقد وصف القنصل البريطاني بزنجبار هذه الاتفاقية كاشفا عن كنهها وحقيقتها بقوله: «إن مشروع لامبير ما هو إلا مجرد محاولة مدفوعة من قبل السلطات الفرنسية في جزيرة مايوت لجعل جزيرة موهيلي مستعمرة فرنسية»[31].

كما وصفها بعض الفرنسيين أنفسهم بأنها اتفاقية مجحفة. وفي هذا كتب العميد البحري «بينهوات(Penhoat)، في يناير عام (1868م)، إلى وزارة البحرية والمستعمرات قائلا: «لقد ظهر لي أن هذه الاتفاقية مجحفة...وبحكم أن السلطانة كانت مدينة للمزارع فقد أرغمها ذلك على قبول جميع الشروط الواردة في الاتفاقية»[32].

المطلب الثالث: إرسال سيف وأخويه إلى الجزيرة لمقاومة اتفاقية الامتياز:

لقد تمكن المزارع الفرنسي، بعد توقيعه على اتفاقية الامتياز، من تعزيز موقعه في المشهد السياسي للجزيرة، فأصبح بمثابة مستشار خاص للسلطانة. وسعى لتغيير علم الجزيرة من لونه الأحمر الذي كان يرمز إلى تبعيتها لسلطان زنجبار إلى علم جديد، يتضمن الألوان الثلاثة للعلم الفرنسي، تعبيرا عن اعتراف رسمي بوجود

---

[30] حامد كرهيلا، صراع الحب والسلطة، (مرجع سابق)، ص.150-159.

[31] زين العابدين محمد كمال عبد الحميد. جزر القمر منذ...(مرجع سابق)، ص.180

[32] حامد كرهيلا، صراع الحب والسلطة (مرجع سابق)، ص.159.

حماية فرنسية على الجزيرة. غير أن هذا المقترح لم توافق عليه السلطات الفرنسية في مايوت، وبالتالي استمر رفع العلم الأحمر على ما كان عليه[33].

وفي هذه الأثناء عاد إلى الجزيرة، بتوجيه-على ما يبدو- من السيد ماجد، ثلاثة إخوة أشقاء: سيف وعبد الله[34]، من أبناء زوج جومبيه فاطمة، سعيد بن محمد بن ناصر البوسعيدي، من زوجته العربية بزنجبار. كانوا قد غادروا، منذ تسع سنوات، جزيرة موهيلي، التي كانوا يعيشون فيها مع والدهم.

وتشير بعض الوثائق إلى أن السلطات الفرنسية في مايوت لم ترحب بعودة هؤلاء الإخوة الأشقاء الثلاثة، ونظرت إليها على أنها امتداد للنفوذ العماني في الجزيرة، بل تشكل هذه العودة المفاجئة غداة التوقيع على اتفاقية الامتياز مع المزارع الفرنسي «لامبير»، تهديدا حقيقيا محتملا للمصالح الفرنسية. لذا طالبت السلطات الفرنسية بتوضيحات من جومبيه فاطمة عن سبب عودة الإخوة الثلاثة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإخوة اغتنموا فرصة غياب «لامبير» عن الجزيرة، حيث كان مسافرًا إلى جزيرة «بوربون» لتحريك الوازع الديني، والحس الوطني، لدى أهل الجزيرة وبخاصة أنصار البوسعيديين، والموالين لهم، ضد تصرفات «لامبير»، كاشفين النقاب عن حقيقة الاتفاقية الموقعة ومساوئها وأضرارها، ونجحوا عام (1867م) في حمل السكان على مهاجمة منزل» لامبير» واقتحامه، وإنزال العلم الفرنسي الذي كان عليه، ورفعوا مكانه العلم الأحمر، علم سلطنة زنجبار، الأمر الذي كان يعني أن مقاومة شعبية عارمة، مؤيدة للوجود العربي العماني، قامت في الجزيرة ضد نفوذ «لامبير» المتنامي والمصالح الفرنسية في الجزيرة[35].

كما نجح سيف وأخواه- في الوقت ذاته- في إقناع أرملة أبيهم بأنها جانبت الصواب والحكمة في منح هذا الامتياز الذي يجردها من سلطتها الحقيقية، ويضعها وحكومتها وجزيرتها تحت وصاية فعلية مقنعة. ومن هنا غيّرت السلطانة موقفها

---

33 Jean Martin, op. cit., vol. 1, p. 288.

34 لم يذكر اسم الشخص الثالث

35 زين العابدين محمد كمال عبد الحميد، (مرجع سابق)، ص.181.

من «لامبير»، وسعت للتنصل من اتفاقية الامتياز، بل ذهبت لكي تسقطها كليا، إلى التنحي عن الحكم لصالح ابنها الأكبر محمد بن سعيد بن محمد بن ناصر البوسعيدي، من زوجها العربي العماني، ظنا منها أن تنازلها عن الحكم، في هذا الظرف، وهي طرف رئيس في الاتفاقية، يؤدي إلى إسقاطها وفقد شرعيتها[36].

وقد لقي هذا التنحي ترحيب السيد ماجد بن سعيد، سلطان زنجبار، الذي وجد هذه الفرصة مواتية لتثبيت سيادته على الجزيرة، وتأمين استمرار الوجود العربي والإسلامي فيها، من خلال السلطان الجديد، الذي ينحدر نسبه من أسرته البوسعيدية الحاكمة في زنجبار[37].

أما الجانب الفرنسي فلم يرحب بهذا القرار، إذ رأى أن تنحي جومبيه فاطمة عن الحكم لابنها ذي الأصل العماني انتصار حقيقي للجانب العماني، والموالين له في الجزيرة. ومن ثم وضعت البحرية الفرنسية، لكي تعترف بحكم السلطان الجديد وشرعيته، شروطًا مجحفة أمامه، تتمثل في التعهد على الالتزام باتفاقية الامتياز الممنوحة لـ «لامبير»، من قبل والدته، وعدم القيام بأي عمل عدائي ضده، وضد المصالح الفرنسية.

ويذكر أن السلطانة فاطمة كانت قد تنازلت عن جزيرتها للسيد ماجد، مما جعله يتحرك لإسقاط الاتفاقية، من خلال تحركات وتصرفات الإخوة الأشقاء، الذين التف حولهم سكان الجزيرة الموالون لسلطان زنجبار، لإفشال المشروع الفرنسي في الجزيرة، والمتمثل-بصورته الحالية- في هذه الاتفاقية، وقرروا منع «لامبير» من عودته إلى الجزيرة، وذلك بالعمل على الحيلولة دون هبوطه من الباخرة التي سيصل على متنها. وقد حاولوا بالفعل، في بدايات شهر نوفمبر(1867م)، منعه من النزول من السفينة، بيد أنه استطاع الهبوط، تحت حراسة وحماية الأسطول الفرنسي المدجج بالسلاح والعتاد، في 17 نوفمبر، ومعه بعض المعدات والبذور لمشاريعه[38].

---

[36] انظر: حامد كرهيلا، صراع الحب والسلطة(مرجع سابق)، ص.168.

[37] Jean Martin, op. cit., vol. 1, p. 289.

[38] Alfred Gevrey, Alfred (1870), Essai sur les Comores, Pondichéry ; A. Saligny, in-8, p. 105.

وفي اليوم التالي استقبلت السلطانة المستقيلة في منزلها الصيفي، بحضور ابن زوجها سيف، «لامبير» والآمر الفرنسي «إمبيز» وأبلغتهما رسميًّا بتنحيها عن الحكم، وإلغاء الاتفاقية الموقعة بينها وبين «لامبير». وعندها تعكرت المحادثات، وخيم عليها جو من التوتر، فأخذ «لامبير» وفاطمة، وهما طرفا الاتفاقية، يتبادلان الشتائم والعبارات الجارحة، حتى وصل الأمر إلى حد مطالبة «لامبير» من مضيفته السابقة بسداد بعض ديونه عليها.

أما الآمر «إمبيز»، من جانبه، فقد رفض بشدة إلغاء الاتفاقية، وهدد، وتوعد، وحذر.. ثم غادر الجزيرة في 19 نوفمبر، متوجها إلى مايوت لإطلاع الأمر الأعلى فيها على هذه المستجدات والتطورات. ووجّه في اليوم التالي (20 نوفمبر) رسالة تهديد أخرى إلى جومبيه فاطمة، جاء فيها: «إذا اعتقدت أن مجرد تنحِّيك عن العرش لصالح ابنك يضمن له حقوقك على الأرض، وينقض اتفاقيتك مع «لامبير» فإنك لم تحقيقي الهدف الذي كنت تريدين الوصول إليه. إن الملوك يتغيرون، ويتتابعون، ولكن الاتفاقيات تبقى، وتحافظ على قيمتها، وكل الأمم متفقة بهذا الشأن.. فكوني مقتنعة بأن «لامبير» كان يود أن يظل صديقًا لك...»[39].

وخلال زيارة الآمر «إمبيز» لـ «مايوت»، قرر الآمر الأعلى «كولومب» استخدام لغة القوة، واللجوء إلى الخيار العسكري، لأجل تثبيت اتفاقية الامتياز الممنوحة للمزارع الفرنسي.

المطلب الرابع: التدخل العسكري الفرنسي عام(1867م) لتثبيت الاتفاقية:

أرسل الآمر «كولومب» رسالة تحذيرية مماثلة إلى جومبيه فاطمة يطالبها فيها بتنفيذ بنود الاتفاقية وعدم التراجع عنها، وإلا فالخيار العسكري وارد لا محالة، وهو على الطاولة. وبالتالي وصلتا إلى فومبوني، في 23 نوفمبر(1867م)، سفينتان حربيتان، من البحرية الفرنسية، بقيادة الآمر «إمبيز»، الذي كلف الملازم «بومبون» بالهبوط إلى الأرض، والتوجه برفقة «لامبير» إلى جومبيه فاطمة لمقابلتها

[39] Jean Martin, op. cit., vol. 1, p. 542, note 137.

ومعرفة ردها على الرسالة التحذيرية الأخيرة المرسلة إليها قبل أربعة أيام.

ويذكر أن السلطانة فاطمة استقبلت المبعوثين الفرنسيين، بكل حزم وتصميم على موقفها، وأبدت امتعاضها الشديد لما ورد في رسالة «كولومب» إليها، الأمر الذي أدى إلى وقوع مشاجرة حادة بينها وبين «لامبير»، فقررت برفع الجلسة.

وفي هذا الإطار أكدت السلطانة بأن الفرنسيين فتحا باب الدخول إلى مجلسها بقوة، وأن تصادمًا وقع بين سيف بن سعيد و«لامبير»، تفوّه هذا الأخير بعبارات نابية مليئة بالوعيد والتهديد ضد سيف وأخيه عبد الله، متوعدًا إيّاهما بإعادتهما إلى زنجبار.

وقد فسرت جومبيه فاطمة ما حدث أمامها، وفي منزلها، وعلى مرأى ومسمع من حكومة الجزيرة، بأنه سوء أدب، مما جعلها تأمر بطرد الفرنسيين، وإخراجهما على الفور من مجلسها، وهي تقول: «لامبير، قد انتهى...»[40].

ومن هنا اشتدت وتيرة الأزمة، وبلغ التهديد والتصعيد مداهما، وطالب الآمر إمبيز» بتسليمهم أربع شخصيات- كرهائن- معروفين بعدائهم لـ«لامبير»، وولائهم لسلطان زنجبار. وهم: سلطان بن صالح، وعبده تسيفاندين، وعبد الله بكر، وزبير.

غير أن جومبيه فاطمة صمدت على موقفها، فلم ترضخ لهذا الابتزاز، ولم يخوفها ذلك التهديد. فقامت السفينتان الحربيتان، في اليوم التالي، يوم الأحد 24 نوفمبر(1867م)، في الساعة السادسة صباحا، بإطلاق النار على قلعة السلطانة، وسويت على الأرض، وانتشرت النار على الأكواخ المجاورة، وأحرق الجنود مسكن سلطان بن صالح، ولم تصمد المقاومة أمام هذه الآلة الحربية، وتشرد السكان، وهربت السلطانة، وحاشيتها ومقاتلوها إلى مسقط رأسها «والا».

ومن هنا أخذ الآمر «امبيز» يحاول إجراء اتصالات ومحادثات، مع السلطانة فاطمة، ظنا منه أنه يستطيع التوصل إلى حل، بعد ما أدت الآلة العسكرية التدميرية دورها، وأتت على الأخضر واليابس. إلا أن فاطمة لم تغير موقفها الصامد من اتفاقية «لامبير»، بل تجاهلت تماما في ردها الإشارة إلى تلك الاتفاقية.

---

[40] Alfred Gevrey, op. cit., pp. 161-162, Jean Martin, op. cit., vol. 1, p. 542, note 142.

وبالإضافة إلى ذلك قام سكان الجزيرة الموالون للسلطانة، والمحسوبون على سلطان زنجبار، باقتحام مؤسسة «لامبير»، وإشعال النار فيها. وهذا ما جعل- على ما يبدو- «إمبيز» يحاول مرة أخرى التفاوض مع السلطانة، ولكنه وجد منها نفس الإصرار والثبات على الموقف، وبالتالي قرر السفر إلى زنجبار لمقابلة السيد ماجد والتفاوض معه مباشرة[41].

وورد في رسالة وجهتها السلطانة فاطمة إلى إمبراطور فرنسا بشأن هذه الأزمة أن عدد ضحايا هذا التدخل العسكري الفرنسي، ممن كانوا يدافعون عن القصر، وصل إلى عشرين (20) قتيلا، وأن باخرتها الخاصة التي كانت على الشاطئ، تم إحراقها، بينما صمتت المصادر الفرنسية عن ذكر ضحايا هذه الجريمة النكراء، فلم تشر إليها لا من قريب ولا من بعيد[42].

المطلب الخامس: وفد فرنسي إلى زنجبار للتفاوض مع السيد ماجد:

أمام إصرار جومبيه فاطمة وثباتها على موقفها وصمود رعاياها المقاومين للمطامع الفرنسية في الجزيرة، والموالين لسلطان زنجبار، اقتنعت السلطات الفرنسية بضرورة التفاوض مع حكومة زنجبار.

لذا غادر «إمبيز» آمر السفينة «ليندر» جزيرة موهيلي، في 28تشرين الثاني/ نوفمبر (1867م)، متوجهًا إلى زنجبار، لمقابلة السيد ماجد والتفاوض معه حول مجمل الأوضاع السياسية، وأعمال المقاومة في الجزيرة، والتي تحمِّل فرنسا مسؤولية وقوعها على حكومة زنجبار، وتتهمها بتأجيجها والوقوف وراءها، من خلال التحركات المعادية للمطامع الفرنسية والتي يقوم بها بعض رعايا زنجبار، والموالون لها في موهيلي.

ومن تلك التحركات، وفق وجهة النظر الفرنسية، ما قام به سيف وإخوته من التأثير على جومبيه فاطمة، وحملها على التراجع عن الاتفاقية المبرمة مع المزارع

---

41 Jean Martin, op. cit., vol. 1, p. 293

42 Ibid.

الفرنسي «لامبير»، مما أغضب فرنسا، وجعلها تتدخل عسكريا لفرض تلك الاتفاقية بالحديد والنار.

وفور وصول الموفد الفرنسي إلى زنجبار التقى بالقنصل الفرنسي، وأطلعه على طبيعة مهمته وأهدافها، لأجل التشاور معه بحكم عمله بزنجبار ومتابعته لسياسة سلطان زنجبار في أرخبيل جزر القمر.

ومن جانبه كان القنصل الفرنسي «هنري جابلونسكي» قد تابع -عن كثب- ما جرى في موهيلي، وتنحي جومبيه فاطمة لصالح ابنها البوسعيدي، ورأى أن ذلك دلالة واضحة على عودة النفوذ البوسعيدي إلى الجزيرة، مشيرًا، في تأكيد هذا الطرح، إلى أن السيد ماجد أخذ منذ عهد قريب يهتم – من جديد- بشؤون الأرخبيل القمري.

وذكر هذا القنصل في تقرير له، رفعه في 11 كانون الأول/يناير (1867م)، إلى الآمر الأعلى للبحرية الفرنسية في الشرق الإفريقي، ما سمّاه: انتشار موجة التعصب الديني في المنطقة، وأنها -على حد زعمه- تشكل تهديدًا حقيقيًّا للمشاريع والمصالح الفرنسية. وأن الانتصار الذي حققه الطرف العربي – حسب توصيفه- في جزيرة موهيلي ما هو إلا تظاهرة واحدة، تشير بقوة إلى عودة النفوذ العربي العماني إلى الجزيرة. ثم أضاف أنه يستبعد تمامًا مودة جومبيه فاطمة وتعاطفها مع فرنسا، لأنه لا يتصور تخليها عن أهداف ومطامع البوسعيديين في جزيرتها[43].

وبعد هذه الجولة من المحادثات التحضيرية التي تمت في القنصلية الفرنسية، إثر وصول «إمبيز» إلى زنجبار، قام هذا الآمر يرافقه القنصل الفرنسي، بمقابلة السلطان ماجد بن سعيد في اليوم التالي 2 كانون الأول/ ديسمبر (1867م). وخلال المحادثات الرسمية بين الجانبين أكد السيد ماجد سيادته على جزيرة موهيلي وتبعيتها له،

---

43 A. E., Mém.et Doc., Afrique, vol.70, pp. 100- 105, Jablonski à Min. des A.E, Zanzibar, le décembre 1867. Marine- Lorient, 4C 5 32, Agent consulaire de France à Zanzibar (Jablonski) à Commandant en chef de la Division navale des cotes orientales d'Afrique, 11 décembre 1867.

إذ تدخل ضمن دوله. غير أن الوفد الفرنسي رد عليه-فورًا- لافتًا انتباه السلطان إلى أن ما طرحه يشكل انتكاسة وعودة إلى موقف سابق كانت حكومة زنجبار قد تخلت عنه، منذ عام (1861م) إثر التدخل العسكري الفرنسي في جزيرة موهيلي. وكان مما قاله هذا القنصل الفرنسي في هذا الصدد: «إنني لأعلن -حالا- لصاحب السمو أن ذلك مستحيل علينا، ولا نستطيع الاعتراف له بأية صفة فيما يخص امتلاك جزيرة موهيلي، دون تصريح من حكومة صاحب الجلالة»[44].

وكان من الموضوعات المطروحة للبحث بين الجانبين موضوع الإخوة الأشقاء الثلاثة، الذين يقودون المقاومة ضد اتفاقية الامتياز والمصالح الفرنسية في موهيلي. وطلب الوفد الفرنسي من السيد ماجد إنهاء مهمتهم في الجزيرة واستدعائهم إلى زنجبار. وتم الاتفاق على إرسال مبعوث شخصي، على الفور، من السلطان إلى الجزيرة لترحيل أولئك الإخوة. وفي اليوم نفسه التقى الوفد الفرنسي بوالي زنجبار السيد سليمان بن حمد البوسعيدي، الذي قرأ له مذكرة مكتوبة من السيد ماجد جاء فيها: «إن سلطان زنجبار يؤكد أن ابن عمه محمد، سلطان موهيلي (الجديد)، أقر له شهادة تبعية كاملة، لذا فإنه يمكن اعتبار الجزيرة جزءا من دوله»[45].

ويبدو أن الفرنسيين لم يقتنعا بهذا الموقف الواضح والصريح من حكومة زنجبار التي تتهم في التقارير الاستخباراتية الفرنسية-كما قلنا سلفا- بنشر التعصب الديني في المنطقة. وما أشبه الليلة بالبارحة!.

ويجدر بلفت الانتباه -هنا- إلى أن موجة التعصب المقصود ليس التعصب الديني ولا المذهبي بالمعنى المذموم المعروف، وإنما هو الإقبال الواسع على اعتناق الإسلام في هذه المنطقة، وانتشاره فيها، بفضل الوجود العربي المؤثر، وبجهود الدولة البوسعيدية في نشره وحمايته، وتوطين اللغة العربية.

---

44 Jean Martin, op. cit., vol. 1, p. 294

45 Ibid. pp. 294,544.

المطلب السادس: إيفاد مبعوثين إلى جزر القمر وترحيل الأخوين: سيف وعبد الله:

لقد تلقى السيد ماجد خبر تنحي جومبيه فاطمة عن الحكم لصالح ابنها محمد بن سعيد بن محمد بن ناصر البوسعيدي، وقرر-من جانبه-إرسال وفد رفيع المستوى إلى موهيلي لتهنئة السلطان الجديد، وتنصيبه رسميا باسمه، لضمان استمرار الحكم الإسلامي والنفوذ العربي في الجزيرة. وعلى هذا الأساس، غادرت زنجبار سفينة «نادر شاه» في 12تشرين الثاني/نوفمبر(1867م)، متوجهة إلى جزر القمر، وعلى متن هذه السفينة أحد المقربين من السيد ماجد، وهو العميد البحري السيد أحمد بن سليمان بن حمد بن سعيد البوسعيدي، نجل والي البلدة وجزيرة زنجبار.

وقد كلفه بمهمة مزدوجة تتمثل في:

نقل ومرافقة الأمير محمد بن أحمد، نجل سلطان منطقة «بمباو» المعروف بـ "موينى مكو» والذي أنهى لجوؤه السياسي بزنجبار، بعد تصالح مع والده، إلى جزيرة القمر الكبرى.

تقديم تهاني السيد ماجد إلى السلطان الشاب محمد بن سعيد البوسعيدي، سلطان جزيرة موهيلي.

وقد نظرت السلطات الفرنسية إلى هذه المهمة على أنها ذريعة أخرى لإعادة تأكيد سيادة زنجبار على جزيرة موهيلي.

وفي شهر ديسمبر(1867م)، عاد الموفد الفرنسي «إمبيز» من زنجبار إلى جزيرة موهيلي، يرافقه في هذه العودة على متن السفينة الفرنسية «ليندر»، المبعوث الشخصي للسيد ماجد، السيد ناصر، الذي قيل إنه ابن أخت والي المدينة، وابن عم السيد أحمد بن سليمان بن حمد بن سعيد البوسعيدي، الذي أوفده أيضا السيد ماجد إلى جزيرتي القمر الكبرى، وموهيلي على متن «نادر شاه»[46].

وعندما وصل الآمر الفرنسي «إمبيز» ومعه السيد ناصر، إلى فومبوني، عاصمة الجزيرة، وجدا أن «نادر شاه» المقلة للعميد البحري أحمد بن سليمان قد رست

[46] A. E., Mém.et Doc., Afrique, vol. 70, p. 100.

بها منذ أسبوع. مما عزز المخاوف لدى هذا الفرنسي من طبيعة هذه الزيارة، ومن أهدافها غير المعلنة.

ومن هنا انتشرت الشائعات في طول الجزيرة وعرضها حول إلحاق الجزيرة بزنجبار، وأن العميد العربي إنما جاء بأمر من السيد ماجد لتنصيب السلطان الجديد محمد بن سعيد البوسعيدي، سلطانا على الجزيرة، باسم السيد ماجد، وأنه تابع له.

وقد عزز وجود بعثة عسكرية مرافقة للعميد أحمد، على متن السفينة الزنجبارية، هذه الشائعات، ورفع من معنويات سكان العاصمة، وألهبت مشاعرهم، مما أدى إلى إعادة تفجير أعمال المقاومة-من جديد-لاتفاقية الامتياز. وتم في هذه الأثناء إضرام النار على ورشة نجارة للمزارع الفرنسي «لامبير»، ومنشآت أخرى له، كان يحرسها عسكريون من الأسطول الفرنسي[47].

وأبلغ الضابط الفرنسي «ماندين» في البحرية الفرنسية، في 3 ديسمبر عام(1867م)، العميد البحري العربي، السيد أحمد بن سليمان البوسعيدي، برسالة واضحة أنه لم يعد بالإمكان، من الآن فصاعدا، التساهل مع أحد كائنا من كان، لحدوث أعمال شغب عدائية أخرى ضد المصالح الفرنسية، مثل ما حدث.

ولإبداء بادرة حسن نية لفرنسا ومجاملتها وعده أحمد بن سليمان بترحيل الأخوين: سيف وعبد الله، اللذين تعزى إليهما المسؤولية الكاملة عن كل ما جرى، ويجري من أعمال المقاومة. وقد عارض الأخوان بشدة قرار الترحيل، فلم يرغبا في مغادرة الجزيرة، مما جعل العميد أحمد في حرج شديد بشأن الالتزام الذي قطعه على نفسه أمام الضابط الفرنسي، الذي ذكّره، في 5 ديسمبر، بضرورة تنفيذ ما التزم به. ومن ثم اقتيد الأخوان، في اليوم التالي، إلى على متن «نادر شاه».

ثم جرى نقلهما من على «نادر شاه» إلى «ليندر» الفرنسية، ولحقهما على متنها الشبان الأربعة: عبده تسيفاندين، وعبده بكاري، وسلطان بن صالح، وزبير، المطلوبون من قبل ضباط البحرية الفرنسية. أما جومبيه فاطمة نفسها فقد أخذت

---

47 Jean Martin, op. cit., vol. 1, p. 294

مكانها على الباخرة الزنجبارية «نادر شاه»، وبرفقتها عاملة منزلية، وابنها الصغير: محمود، من زوجها العربي العماني[48].

ومن نافلة القول الإشارة إلى الارتياح الكبير الذي قوبل به نبأ مغادرة جومبيه فاطمة، وأقرب المقربين منها الجزيرة، والذين كانوا يقاومون المطامع الفرنسية، من قبل ضباط المحطة البحرية الفرنسية، الذين رأوا ذلك انتصارا مدويًّا لهم، ونجاحًا محققا لجهودهم العسكرية والاستخباراتية والسياسية، على الطرف المعادي لهم ولأطماعه، والموالي لسلطان زنجبار.

المطلب السابع: تنصيب محمد بن سعيد بن محمد البوسعيدي باسم السيد ماجد سلطانا على الجزيرة:

بينما كان ضباط البحرية الفرنسية وعملاؤهم في موهيلي غارقين في نشوة الانتصار، الذي حققوه بالتخلص من السلطانة السابقة جومبيه فاطمة وأقرب مقربيها، بإجبارهم على الرحيل خارج الجزيرة إلى زنجبار جرى، في 9 ديسمبر (1867م)، التنصيب الرسمي للسلطان محمد بن سعيد البوسعيدي، سلطانا على الجزيرة، باسم سلطان زنجبار، السيد ماجد بن سعيد البوسعيدي. وذلك بحضور العميد البحري البوسعيدي أحمد بن سليمان، والمبعوث الشخصي للسيد ماجد، السيد ناصر، والضابطين الفرنسيين: «إمبيز» آمر السفينة الحربية «ليندر»، و«ماندين»، آمر «لابوردونيز»[49].

وإن بدا هذا التنصيب، في أول وهلة، انتصارا سياسيًّا وإنجازًا مهمًّا لدبلوماسية حكومة زنجبار إلا أنه جاء مشروطًا -كما سبق بيانه- من الطرف الفرنسي الذي أنتزع تعهدًا من السلطان الشاب بتنفيذ الاتفاقية الموقعة بين والدته و«لامبير»، وعدم القيام بأي عمل عدائي ضده أو ضد الفرنسيين[50].

---

48 Ibid., p. 295.

49 Ibid.

50 Alfred Gevrey, op. cit., p. 164

وعلى ضوء هذا التوافق طلب مبعوث السيد ماجد، السيد ناصر من الفرقة العسكرية الزنجبارية التي كانت على متن «نادر شاه» النزول إلى الأرض، لتقديم مراسيم التشريفات المعهودة، في مثل هذه المناسبة، إلى السلطان الجديد. وقد تم إطلاق واحدة وعشرين طلقة تحية وإجلالا، ورفع العلم الأحمر- من جديد- على القلعة المدمرة. ومن جانبه، أهدى العميد أحمد بن سليمان إلى السلطان الجديد، علمًا وفرسا، وسيفًا، وهي بطبيعة الحال رموز تقليدية موحية لدى العرب عند تنصيب سلطان تابع[51].

وفور انتهاء من مراسيم حفل التنصيب غادر السلطان الشاب إلى «والا»، مسقط رأس والدته، وهو مستاء جدا من حكومته، ورافض لأية علاقة مع المزارع الفرنسي، الذي خصصت البحرية الفرنسية فرقة عسكرية لحراسته وحمايته هو وممتلكاته.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه عشية مغادرة العميد الزنجباري، أحمد بن سليمان، جزيرة موهيلي، قام بتكليف الوجيه الكبير، خميس بن محمد- عربي الأصل- بمهام منصب وصي للسلطان الشاب. الأمر الذي أثار-من جديد- مخاوف الفرنسيين، الذين فسروا ذلك بأنه استمرار للنفوذ العربي، وتمكين حكومة زنجبار المسلمة من التحكم في سياسة الجزيرة وشؤونها.

وقد كشف عن هذه المخاوف، على الرغم من الحالة التوافقية التي سادت أجواء التنصيب، كل من «جوزيف لامبير» و الكولونيل «كولومب»، الآمر الأعلى في مايوت، اللذين اتهما، بعد مرور فترة وجيزة، سلطان زنجبار، بالعمل-بإصرار- على بسط سيادته على جزيرة موهيلي، وأنه عاد لإرسال عملاء له إليها، أو على الأقل بإرسال تعليماته وأوامره إلى الموالين له فيها، لإفشال المشاريع الفرنسية[52].

ونشير إلى أن القنصل الفرنسي بزنجبار «جابلونسكي»، الذي كان من أشد المعارضين لتبعية جزيرة موهيلي لسلطان زنجبار، لم يشاطر في هذا الراي، بل

---

[51] Jean Martin, op. cit., vol. 1, p. 295.

[52] Jean Martin, op. cit., vol. 1, p. 296.

ذهب يبدد هذه المخاوف، في حالة احتمال بسط السيد ماجد سيادته على موهيلي، حيث قال في تقرير له رفعه إلى الخارجية الفرنسية، في ديسمبر عام(1867م)، قال فيه: «ألا تكون من مصلحتنا أكثر، من أجل علاقاتنا التجارية مع هذه الجزر في اعتراف سيادة السيد ماجد عليها؟ فيمكننا أن نأمل أن جزر القمر الخاضعة تحت سلطة سلطان زنجبار، كما هو الحال في المدن والقرى الواقعة في ناحية أفريقيا، ستقدم مزيدًا من الأمن للأشخاص والممتلكات من رعايانا، وتسمح في حالة مماثلة لما عليها الآن بالحصول بسهولة أكثر على رضا من غير اللجوء إلى وسائل متطرفة»[53].

وعلى العموم لم يستمر «لامبير» طويلا في علاقات جيدة مع السلطان محمد، حيث إن هذا الأخير لم يكن معنيًا بهذا الفرنسي، بل رفض من حيث الأساس التعاون معه. وبالتالي سرعان ما أخذ «لامبير» يتذمر، ويتشكى مما سمّاه: «رداءة طبع هذا الولد الصغير»، وصعوبة التعامل معه بسبب ما قال أيضا: «عدم معرفته باللغة الفرنسية». ومن هذا المنطلق شرع «لامبير» في تأليب الناس والوجهاء على هذا السلطان الصغير، لأجل خلعه وتعيين شقيقه الصغير عبد الرحمن مكانه، والذي يتمتع –حسب توصيف «لامبير» له– «بسلاسة الطبع»[54]. وفي هذا الصدد كتب «لامبير»، في 14 ديسمبر عام (1869م)، إلى آمر البحرية في أفريقيا الشرقية قائلا: «إن هذا الولد الذي لم يبلغ عمره بعد عشر سنوات أجود من أخيه السيئ»[55].

والجدير بالملاحظة هنا أنه من خلال تعامل السلطان محمد مع «لامبير»، على الرغم من أن هذا الأخير كان قد وفر له الحماية العسكرية الفرنسية، إلا أنه ظل ممانعًا ومقاومًا، فلم يخضع، ولم يركع، ولم يخنع، مع صغر سنه، للمزارع الفرنسي، وكان يعرف القول: لا، أمامه، مما جعله ينعته في تقاريره بهذه الأوصاف.

وإذا كان لموقف هذا السلطان اليافع، إزاء المطامع الفرنسية، تفسيرات ودلالات، فإن ذلك يبرهن على أنه سلطان عربي مسلم، وشبل من ذاك الأسد. فأبت عقيدته

---

53 A. E., Mém. et Doc., Afrique, vol. 70. p. 106, Rapport de Jablonski à Min. des Affaires Étrangères, Zanzibar, le 7 décembre 1867.

54 Jean Martin, op. cit. , vol. 1, p. 300.

55 Ibid.

الإسلامية، وعراقة معدن نسبه، وأصالته العربية، وكرامة محتده، الرضوخ للمطامع الفرنسية المتدثرة بحلة المشاريع الزراعية.

المبحث الرابع: دعم السيد برغش بن سعيد للسلطان موسى فوم في مقاومة دخول الاستعمار الفرنسي في جزيرة القمر الكبرى لحماية الحكم الإسلامي:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تسليح السلطان موسى فوم وتزويده بالرجال والعتاد:

السلطان موسى فوم(ت:1883م)، هو آخر سلاطين منطقة «إيتساندرا» بجزيرة القمر الكبرى، وينحدر نسبه من القبيلة السلطانية المعروفة بـ "إينا فومبيا». وكلمة «فوم» في الأصل الرمح، وتعني هنا لقبا شرفيًّا كان يطلق على ملوك بته من النباهنة[56].

وتتفق المراجع على أن هذه الأسرة العمانية أسست سلطنة عربية إسلامية، عام (599هـ/1203م)، في جزيرة بته الواقعة حاليا في الطرف الجنوبي من ساحل جمهورية كينيا. واستمرت هذه السلطنة الإسلامية، التي كانت لها امتداداتها وصولاتها وجولاتها في ساحل شرق أفريقيا، لمدة تنيف على ثلاثة قرون[57].

ومعلوم أن جزر القمر، بحكم موقعها الجغرافي، تدخل ضمن امتدادات هذه السلطنة العربية. ولعل ما يعزز هذا الطرح قول الشيخ سعيد المغيري: «إن سلطنة العرب كان مبدؤها من بنادر(موانئ) الصومال شمالا إلى بحر أنجزيجة (جزيرة القمر الكبرى)»[58].

ويضاف إلى ذلك أن الروايات القمرية الشفوية تكاد تجمع على القول: إن أصل «إينا

---

[56] سعيد بن علي المغيري ، (مصدر سابق)، ص.170.

[57] سعيد بن سالم النعماني، الهجرات العمانية إلى شرق أفريقيا، (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2012) ص، 392-393.

[58] سعيد بن علي المغيري ، (مصدر سابق)، .174.

فومبيا» يعود إلى جذور عربية عمانية، وإن سلاطينها كانوا يحملون لقب «فوم»، على غرار ما كان عليه الأسرة النبهانية الحاكمة في بته، ويوالون لسلاطين عمان وزنجبار، على امتداد التاريخ، ويرفعون على قصورهم العلم الأحمر الذي كان يرمز إلى التبعية والولاء للإمبراطورية العمانية.

كما تولّي الحكم، وتوارثوه، أفراد من تلك الأسرة العمانية في أجزاء أخرى، من جزيرة القمر الكبرى، كانت خاضعة لسيادة وملكية هذه القبيلة، مثل أقاليم: همهامي، ووشيلي، وديمان، وكذلك جزيرة مايوت - كما سبق بيانه- التي آل الحكم فيها، عام(1595م)، إلى السلطان بُوَانا فُوم بن علي(1595-1620م)، وهو أمير عربي قدم من «بته» من قبيلة آل نبهان.

وذكر المؤرخ القمري هاشم محمد الباعلوي «أنه نجل سلطان بته»[59]. بينما اكتفى «ألفريد جفري، بالقول: «إنه أمير عربي من بته»[60].

ومن سلاطين هذه القبيلة، فوم بافو[61]، سلطان منطقة «إيتساندرا»، الذي اشتهر إبان حكمه، بأنه كان معارضا قويًّا للمطامع الفرنسية، لعلاقاته الوطيدة بالسلاطين البوسعيديين في زنجبار. فقد ضرب هذا السلطان أروع المثل في الشموخ والإباء برفضه استقبال الآمر الفرنسي في مايوت «باسو»، حينما قام هذا الأخير بزيارة استخباراتية واستطلاعية إلى جزيرتي القمر الكبرى وموهيلي، في نوفمبر عام (1843م)، إذ ورد في تقريره بخصوص جزيرة القمر الكبرى قوله: «أنه لابد من الوضع في الحسبان وجود السلطان «فُوم باڤو»، سلطان منطقة «إتساندرا»، الذي يشتهر بأنه موال للسيد سعيد والإنجليز. فيجب علينا أخذ الحيطة من هذا

---

[59] هاشم محمد الباعلوي، المفاخر السامية في ذكر تاريخ سلاطين جزر القمر من القرن العاشر الميلادي إلى القرن العشرين. (دمشق: الدار العالمية لنشر وتحقيق وتوثيق الأنساب، 2009م)، ص.139.

[60] Alfred Gevrey, op. cit., p. 223.

[61] ولد السلطان فوم بافو، عام 1797م، وتوفي عام 1859م. وقد وصفه الشيخ برهان بن محمد مكلا القمري، قائلا: «إنه كان ملكا مهابا ميالا إلى الحرب متصفا بالحماسة، وهو الذي بنى القصور العظيمة والقلاع والحصون في مدينة «إيتساندرا»...» انظر: برهان بن محمد مكلا، تاريخ جزائر القمر(مخطوط)، ص54.

السلطان الذي لم يألُ أي جهد في معارضة مساعينا ومصالحنا، وقد رفض رفضا بتاًّ استقبالنا، وغادرنا الجزيرة دون أن نفقد كل الأمل، لأن السلطان «مُويني مكُو»، سلطان منطقة «بَمباو»، الذي استقبلنا واحتفى بنا، يبدو أنه يشكل بالنسبة لنا ورقة رابحة مهمة للغاية في سياستنا في جزر القمر»[62].

وعند ما قام السيد علي بن عمر، سلطان منطقة «بمباو»(1883-1895م)، وهو من قبيلة «توابيروسا»، في عهد السيد برغش بن سعيد البوسعيدي(1870-1888م)، بالمطالبة بمنصب «تيبه»٦٣، في جزيرة القمر الكبرى، والذي كان يشغله، سلطان منطقة «إيتساندرا»، السلطان موسى فوم، وهو من قبيلة «فومبيا» رفض السيد برغش في مارس عام (1876م) تلبية طلب تقدم به إليه السيد علي للقيام بشفاعة لدى موسى فوم لأجل أن يدعمه لتولي الحكم في «بمباو» بدعوى أن جده لأمه السلطان أحمد المعروف بـ»مويني مكو»(1840-1872م)، كان قد أوصى له قبل وفاته، عام)1870م(بتولي العرش من بعده[64].

ثم تمكن السيد علي بن عمر من الوصول إلى الحكم، دون دعم من موسى فوم. الأمر الذي فتح الباب واسعًا لتوسيع الفجوة بين الرجلين، وبروز الخلافات والعداوات بينهما، وصلت إلى حد الاقتتال والتناحر على منصب «تيبه».

ومن هذا المنطلق سعى السيد برغش للتوفيق بينمها، فأرسل موفدين إلى جزيرة القمر الكبرى، عام (1880م)، لمحاولة الصلح بين الطريفين المتنازعين. بيد أن السيد علي الذي سبق أن رُفض عرضه، قبل أربعة أعوام، من قبل السيد برغش، امتنع عن استقبال الموفدين ناهيك عن الاستماع إليهما، بل أراد أن يأمر باعتقالهما[65].

---

[62] Jean Martin, op. cit., vol. 1, p. 464.

[63] تيبه: تعني سلطان السلاطين، وقيل إن أصله تبع، وهو لقب كان يطلق على ملوك الدولة الحميرية في اليمن. وكان هذا المنصب الشرفي يجري تداوله، بصفة دورية كل سنة، بين سلاطين قبيلتي "فوامبيا" في منطقة "إيتساندرا" و "توابيروسا" بـ"بمباو" بجزيرة القمر الكبرى.

[64] Jean Martin, op. cit., vol. 2, pp. 18-20

[65] Jean Martin, op. cit., vol. 2, pp. 23-24.

ولما اشتدت الحرب بين الرجلين وقف السيد برغش بجانب موسى فوم، بينما وقفت فرنسا التي لم تكن غائبة، باستخباراتها وأسطولها البحري، عن حلبة الصراع الدائر، بجانب السيد علي، تمهيدًا لفرض الحماية والهيمنة على الجزيرة. فأرسل سلطان زنجبار، السيد برغش وحدة عسكرية مكونة من «وِينَامُويزِي»، وهي قبيلة إفريقية من أصل موزمبيق، إلى جزيرة القمر الكبرى، للقتال بجانب قوات السلطان موسى فوم ضد السلطان السيد علي، وما يمثله من المصالح الفرنسية.

وبما أن موازين القوى لم تكن متعادلة، لوجود قوات البحرية الفرنسية التي تدخلت بقوة وبشراسة لحساب السلطان علي، تم اعتقال هؤلاء المقاتلين الأفارقة، ونفيهم بعد ذلك إلى الأرياف والغابات التي تعرف بـ«بُوبُوني»، لاستخدامهم، مدى الحياة، في الأعمال الشاقة، وفلاحة الأرض، وقطع الأشجار[66].

وذهبت بعض المصادر إلى القول: إن السلطان السيد برغش كان محايدا في هذه القضية، نتيجة الضغوط الفرنسية عليه من خلال القنصلية الفرنسية بزنجبار. لذا كان أتباع السلطان موسى فوم، الذين هربوا من معمعة الحرب إلى زنجبار، منهم الوزير السابق في سلطنة «إيتساندرا» أحمد مشانغاما، والوجيه الثري أبوبكر بن حاج، نجل أحد الوزراء، والذي أسند إليه السيد برغش وظائف مهمة في البوليس السلطاني، هم الذين قاموا بشراء الأسلحة والعتاد، وتجميع المقاتلين في زنجبار، الذين وصل عددهم إلى 200 مقاتل، وإرسالهم إلى جزيرة القمر الكبرى، لمساندة موسى فوم، بقيادة أبي بكر بن حاج، وكان وصولهم، في 11مارس (1882م)، إلى «إيتساندرا» على متن باخرة هندية كانت تحمل علم بريطانيا[67].

ولم يقف دعم حكومة زنجبار للسلطان موسى فوم عند هذا الحد فحسب، بل قام السيد برغش أيضا، بعد تجدد الاشتباكات بين طريفي النزاع، بإرسال كتيبة عسكرية أخرى تم تجميع أفرادها وحشدهم-هذه المرة- من مسقط،

---

[66] مقابلة كان الباحث قد أجراها مع جعفر محمود جمل الليل، رحمه الله، بموروني، في 2يوليو 2006. وانظر: كرهيلا. العلاقات التاريخية.(مرجع سابق)، ص44.

[67] Jean Martin, op. cit., vol. 2, p. 25.

لتعزيز القدرات القتالية لقوات موسى فوم. وقد عبر عن هذا الشيخ عبد الله صالح الفارسي بقوله: «وفي عام (1300هـ/1883م)، عند ما نشبت الحرب في جزر القمر بين موسى فوم بن في فوم، حاكم «إيتساندرا» وبين السيد علي، حاكم موروني، أرسل لهم السيد برغش رجالا وأسلحة وإمدادات، بينما حصل على السيد علي بن عمر على معونة من الجنود والأسلحة من الفرنسيين» [68].

ويذكر أنه وصل أولئك المقاتلون وعددهم خمسون ومعظمهم من البلوش والفرس والعرب الذين تم تجميعهم من مدينتي مسقط وصور، ووصلوا بالفعل إلى جزيرة القمر الكبرى، بمنطقة «إيتساندرا»، في أواخر شهر فبراير (1883م)، وعند وصولهم تلقوا خبر أسر موسى فوم، في 29 يناير (1883م)، وموته في المعتقل، وسط ظروف غامضة، في 5أو6 فبراير (1883م)[69].

ويظهر على ضوء ما بيناه -آنفا- أن السيد برغش لم يقف موقف المتفرج في هذا الصراع، ولا محايدًا -كما قيل- بل كان طرفا فاعلا فيه، وذلك ليس من منطلق الدفاع عن فلان ضد علان، وإنما تدخله يأتي من منطلقات دينية، وثوابت عقدية، في إطار مقاومة المطامع الفرنسية في الجزيرة، وسعي فرنسا الحثيث لفرض هيمنتها وسيطرتها على الأرخبيل، للقضاء فيه على النفوذ العربي والحكم الإسلامي، الذي كان قائما آنذاك، من خلال السلطنات العربية التي كانت تابعة للدولة البوسعيدية، ويرفرف على قصورها وقلاعها العلم الأحمر.

المطلب الثاني: استقبال المهاجرين القمريين الهاربين إلى زنجبار:

دور السيد برغش في مواجهة المطامع والهيمنة الفرنسية في جزر القمر، من خلال دعم السلطان موسى فوم في حربه ضد السيد علي، الذي كان يسعى لتمكين الحماية الفرنسية التي أفضت-فيما بعد- إلى فرض الاستعمار الحقيقي، لم يتحدد في الأعمال العسكرية الميدانية فقط، وإنما تمثل أيضا في الجهود

---

[68] عبد الله بن صالح الفارسي، البوسعيديون حكام زنجبار. (مسقط: مطابع النهضة، 1426هـ/2005م)، ص.101.

[69] Jean Martin, op. cit., vol. 2, p. 25.

السياسية والدبلوماسية واللوجستية التي قامت بها حكومة زنجبار- بصورة مباشرة أو غير مباشرة - لدعم الجبهة المقاومة المتمثلة في منتمي قبيلة «فوامبيا» وسلاطينها الموالين لسلطان زنجبار وعمان، والمعروفين بممانعتهم وصمودهم وعدم رضوخهم للأجنبي، وأطماعه التوسعية، وأجنداته الإيديولوجية.

ومن المظاهر الواضحة لضروب تلك المقاومة فتح السيد برغش باب زنجبار على مصراعيه أمام القمريين الهاربين من ويلات الحرب الدائرة بين السيد علي، الذي كان يحظى بدعم فرنسي واضح، وبين موسى فوم، حليف زنجبار.

وقد أشار المغيري إلى هذه الحقيقة التاريخية الناصعة قائلا: «وبما أن الحروب التي قام بها سلاطين الإنجزيجة كثَّرت مهاجرة القمريين إلى زنجبار؛ إذ في عام (1899م) هاجر منهم إلى زنجبار خمسة عشر ألفا، وأن القمريين هم أهل الطبقة العالية الشديدة التمسك بأوامر دينهم الإسلامي، ونشر العلوم...وأن القمريين المقيمين في زنجبار عملوا في كثير من الوظائف، كالجندية والتعليم...»[70].

وثمة من يرى أن المقاومة الوطنية للاستعمار الفرنسي هي التي أدت إلى ظاهرة الهجرة إلى زنجبار حيث يقول: «إن الاتفاقيات المبرمة بين الفرنسيين وسلاطين الجزر لحماية ملكهم تحولت إلى استعمار طويل، وهذه الحماية لم يرتضها كثير من القمريين؛ فحاربوا الفرنجة ومن جاء بهم، ولكن قهروا وغلبوا، وكانوا يلجؤون إلى زنجبار؛ حيث كان البوسعيديون يحكمونها، وهم يعتبرون القمريين جزءا من أمتهم العربية، وهو اعتبار عادل»[71].

---

[70] المغيري. (مصدر سابق)، ص.524، 525

[71] سعيد برهان، جهود خريجي الجامعات السعودية في جزر القمر (بحث مقدم في ندوة نظمتها الجامعة السعودية بالمدينة المنورة بمناسبة الاحتفاء بمرور عشرين سنة على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود مقاليد الحكم)، 2002م، ص11، 12.

الخاتمة:

لقد ظهر لنا، خلال ما سبق، في هذا البحث المتواضع، أن علاقات سلطنة عمان التاريخية بجزر القمر قديمة راسخة، طبعت الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.. لسكان جزر القمر بالمؤثرات العربية الإسلامية العمانية، التي من بين مظاهرها الواضحة وملامحها البارزة قيام السلطنات العربية التي كان الحكم فيها بشريعة الإسلام، ولغة دواوينها وتعليمها وثقافتها، هي لغة القرآن الكريم، واستمر ذلك طويلا إلى أن رزح الأرخبيل تحت نير الاستعمار الأوروبي.

وأبانت الدراسة عن الدور الكبير الذي قام به العمانيون، إلى جانب إخوانهم القمريين، في مقاومة المطامع الاستعمارية الغربية في الأرخبيل القمري انتصارًا للإسلام وذودًا عن الوجود العربي في المنطقة. وقد تجلى ذلك في المساندة المعتبرة على دحر الاحتلال البرتغالي، في بدايات القرن السادس عشر، مما كان له أبلغ الأثر في رحيل ذلك الاحتلال الغاشم عن الجزر في مدة قصيرة.

كما تبين هذا الدور في مساعي السيد سعيد بن سلطان، سلطان عمان وزنجبار، وجهوده المخلصة في مقاومة اتفاقية التنازل عن مايوت القمرية للفرنسيين، لدى الإنجليز، والاتصالات التي أجرتها الخارجية البريطانية، بهذا الشأن، مع نظيرتها الفرنسية. كما امتدت تلك الجهود إلى إفشال مهمة المربية الفرنسية وترحيلها، ومعارضة مشروع فرض الحماية الفرنسية على الجزيرة.

وتوصل البحث كذلك إلى جهود السيد ماجد بن سعيد، والمتعددة الأوجه، في سعيه الحثيث والداعم لتعزيز الوجود العربي والإسلامي في جزيرة موهيلي. وقد تبلورت تلك الجهود في معارضة اتفاقية «لامبير» ومقاومتها، والسعي لإسقاطها، وتنصيب محمد بن سعيد بن محمد بن ناصر البوسعيدي، الذي كان يعرف بـ "مقدارا»، سلطانا على جزيرة موهيلي، باسم السيد ماجد، تعزيزا للوجود العربي وتمكينا لاستمرار الحكم الإسلامي بالجزيرة.

ثم تطرقت الدراسة إلى ذكر موقف السيد برغش بن سعيد، الداعم للسلطان موسى فوم في مقاومة فرض الحماية الفرنسية في جزيرة القمر الكبرى، على يد السلطان السيد علي بن عمر، والتي تطور- فيما بعد- إلى استعمار حقيقي، دام

لأكثر من قرن ونصف قرن. وتجلى ذلك الموقف في تسليح السلطان برغش لموسى فوم، وتزويده بالرجال والعتاد، ضد السيد علي، الذي كان مدعوما من قبل فرنسا، من خلال قواتها البحرية، كما فتح باب سلطنة زنجبار، على مصراعيه، لاستقبال واحتضان المهاجرين القمريين الهاربين، من نيران تلك الحرب المشتعلة، إلى زنجبار، حيث وجدوا بها حسن الرعاية وكرم الضيافة، وفرص التعليم، مما كأن له أطيب الأثر في انتشار التعليم العربي والإسلامي في بلادهم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا. والحمد لله ربا العالمين.

المصادر والمراجع

أولا- الكتب العربية:

الباعلوي، هاشم محمد. المفاخر السامية في ذكر تاريخ سلاطين جزر القمر من القرن العاشر الميلادي إلى القرن العشرين. دمشق: الدار العالمية لنشر وحقيق وتوثيق الأنساب، 2009م.

برهان، سعيد. جهود خريجي الجامعات السعودية في جزر القمر (بحث مقدم في ندوة نظمتها الجامعة السعودية بالمدينة المنورة بمناسبة الاحتفاء بمرور عشرين سنة على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود مقاليد الحكم)، 2002م.

عبد الحميد، زين العابدين محمد كمال. جزر القمر منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي وحتى فرض الحماية الفرنسية(1504-1887م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية في معهد البحوث- قسم التاريخ، تحت إشراف أ. د. شوقي عطا الله الجمل، جامعة القاهرة، (2005).

الفارسي، عبد الله بن صالح. البوسعيديون حكام زنجبار. مسقط: مطابع النهضة، 1426هـ/2005.

فلفيل، السيد علي. التطور التاريخي لجزر القمر، بحث في: جزر القمر دراسة مسحية شاملة. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2002م

القاسمي، سلطان بن محمد. الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية. دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، 1993.

القاسمي، سلطان بن محمد. العلاقات العمانية الفرنسية 1715-1905م. دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، 1993.

كرهيلا، حامد. صراع الحب والسلطة- السلطانة جومبيه فاطمة والتنافس العماني الفرنسي على موهيلي، دمشق: دار الفرقد، 2012

كرهيلا، حامد العلاقات التاريخية بين الدولة البوسعيدية وجزر القمر(1806-1964م). موسكو: بيبلوس كونسالتينغ للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

المغيري، سعيد بن علي. جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار. مسقط: وزارة التراث والثقافة، 2001.

مكلا، برهان بن محمد. تاريخ جزائر القمر(مخطوط).

النعماني، سعيد بن سالم. الهجرات العمانية إلى شرق أفريقيا. دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2012

ثانيا- الكتب الأجنبية:

Gevrey, Alfred, Essai sur les Comores, Pondichéry: A. Saligny, 1870.

Martin, Jean, Comores: quatre ils entrent pirates et planteurs, - Razzias malgaches et rivalités internationales (fin XVIIIe-1875), Paris: l'Harmattan, 1983.

ثالثا- الوثائق الأجنبية

A. E., Mém.et Doc., Afrique, vol. 70, pp. 100-105, Jablonski à Min. des A. E, Zanzibar, le décembre 1867. Marine- Lorient, 4C 5 32, Agent consulaire de France à --Zanzibar (Jablonski) à Commandant en chef de la Division navale des côtes orientales d'Afrique, 11 décembre 1867.

P. R. O., F. O., 54/11., Seid Said to Lord Palmerston, 7 Ramadan 1263 (19 aout 1847).

A. N. D. A. O. M., Registre Madagascar 7 B 4, Lettre no 58, Commandant Supérieur de Mayotte (Gabrié) à Direction des Colonies 23 mai 1861.

A. N. D. A. O. M., Registre Madagascar 7 B 4, p.225, Lettre no 58, Commandant Supérieur de Mayotte (Gabrié) à Ministère de la marine et des Colonies le 23 mai 1861.

مجلة علمية محكمة تعنى بالتاريخ والحضارة الإسلامية

المجلد IV ◉ العدد 8 ◉ خريف 2016